الهجرة غير الشرعية

المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية

أ. د. سحر مصطفى حافظ

أستاذ (مستشار) بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

عضو المجالس القومية المتخصصة

لشعبتي البيئة والعدالة والتشريع – رئاسة الجمهورية

شغلت الهجرة غير الشرعية اهتمامات الحكومة والرأي العام فى الفترة الأخيرة باعتبارها واحدةً من المشكلات المستحدثة ذات التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، والسياسية أيضًا، وأصبحت من أهم القضايا القومية الملحة ذات التأثير على الأمن القومي المصري.

ولا شك أن الهجرة غير الشرعية وخاصة إلى الدول الأوربية تعد تعبيرًا عن مشكلات عالمية، وتعكس فى ذات الوقت همومًا محلية، وتحليل العلاقة بين هذه المشكلات والعوامل المجتمعية المحلية يعنى إبراز الصلة بين هذا النمط الجديد من الهجرة باعتباره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية وبين الظروف والدوافع المحلية، وتبقى عملية البحث عن الأفضل من أهم العوامل المؤثرة على تيارات الهجرة وتحديد اتجاهات ومسار مصالحها.

وفى ضوء توقيع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسيطية وسياسات الجوار، فمن الضروري تعميق الحوار والتشاور بين البلدان المصدرة للعمالة والبلدان المستقبلة لها حول أسباب ودوافع الهجرة وليس فقط من أجل القضاء على تيارات الهجرة غير الشرعية، وإنما وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد فى اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تشابك وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الطرفين المصري والأوربي على ضوء رؤى تشريعية مقترحة دوليًا ومحليًا.

وسوف تتناول هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ستة فصول وهي: الإطار المنهجي للدراسة، مفهوم الهجرة وتاريخها وأسبابها، حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر، التشريع الدولي والاتفاقيات الدولية بشأن الهجرة غير

الهجرة غير الشرعية (المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية)، المجلد الثاني، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٤٥ – ١١٤.

الشرعية، التشريع المصري والهجرة غير الشرعية، المواجهة المستقبلية الشاملة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، يتبعها أهم التوصيات.

مفهوم الهجرة وتاريخها وأسبابها

سوف نتناول في هذا الجزء مفاهيم الهجرة، والهجرة غير الشرعية، والشباب، بالإضافة إلى مراحل وتاريخ ظاهرة الهجرة، وكذلك أسباب الهجرة، وأساليبها وآلياتها وطرق التهريب، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المفاهيم:

فيما يلي نعرض لمفهوم الهجرة، والهجرة غير الشرعية، والشباب، على النحو التالي:

أ) مفهوم الهجرة:

تعد الهجرة ظاهرة قديمة – حديثة – علي مر التاريخ، حيث تتضمن أهم عنصر من عناصر المواطنة بين الإنسان وموارد الثروة الكونية، فإذا ما شحت الثروة أو نفدت في مكان، هاجر الإنسان إلي منطقة أخرى حيث يتوافر رغد العيش، وعلي أساس تلك الحقيقة المبسطة انتشر الإنسان عبر التاريخ في أنحاء الأرض، حاملًا معه جذور حضارات ومدنيات متنوعة.

ولذا فالهجرة في ذاتها ظاهرة اجتماعية مشروعة عرفتها البشرية عبر العصور مثلها مثل أي ظاهرة تحمل في طياتها صفات الظاهرة الاجتماعية، إلا أن الهجرة تحمل صفات خاصة بها تستحق منا أن نتناولها ونحللها بشكل خاص والتركيز علي تلك الجزئية بالبحث في معاني الهجرة المتعددة كما ساقتها فروع العلم المختلفة ولا يقتصر مفهوم الهجرة فقط على الانتقال من مكان لآخر، وإنما ينطوي على دلالات اجتماعية تعني الانفصال عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، وتوزيع تلك العلاقات والروابط علي أكثر من مجتمع من ناحية أخرى[1].

أما في معجم لاروس فقد قصد بالهجرة «خروج من أرض إلى أخرى سعيًا وراء الرزق»[2].

التعريف الإجرائي للهجرة: «الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة ينتقل فيها الفرد أو الجماعة من مكان لآخر تاركًا وطنه لوطن جديد سعيًا وراء الرزق سواء كان ذلك بإرادته أم لظروف خارجة عن إرادته».

ب) مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة فى علم السكان (الديموغرافيا Demographie) بأنها الانتقال – فرديًا كان أم جماعيًا – من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم دينيًا، أما فى علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها[3].

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى أو فى الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربى، وفى أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفى أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتًا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة فى بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا.

فلقد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية الأجنبية فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة Undocumented Migration تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير الشرعية Illegal Migration وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقرونًا بمصطلح Migration and Human Security ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بتجارة البشر Human Trafficking وأيضًا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية Transnational Organised Crimes.

يقصد بالهجرة غير المشروعة في إطار الأدبيات القانونية المحلية محاولة الدخول غير المشروع للشباب المصري عبر الحدود الإقليمية لدول أخرى دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلي الدولة المستقبلة[٤].

كما يقصد بتهريب المهاجرين غير الشرعيين حسبما عرفها البروتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مواده بأنها تدبير دخول غير شرعي لأحد الأشخاص إلي دولة طرف وليس ذلك الشخص من مواطنيها أو المقيمين بها وذلك من أجل الحصول علي منفعة مادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٥].

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية: «هي الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثًا عن الرزق ووضع أفضل اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو دينيًا، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية».

ج) مفهوم الشباب:

اهتم العلماء بدراسة الإنسان بصفة عامة، ودراسة مرحلة الشباب بصفة خاصة وقد عرف كل منهم الشباب حسب تخصصه، **وفيما يلى أهم مفاهيم الشباب:**

١- الشباب:

«هى المرحلة العمرية التى تلى مرحلة الطفولة المتأخرة وتتناول فترة المراهقة وهى التى تحدث فيها تغيرات جسمية ونفسية وعقلية واجتماعية»[٦].

٢- الشباب:

«مرحلة عمرية محددة بين مراحل العمر»[٧].

٣- الشباب:

«حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتميز بالقدرة على التعلم والمرونة فى العلاقات الإنسانية»[٨].

التعريف الإجرائي للشباب: «هم مرحلة عمرية محددة بين مراحل العمر تلى مرحلة الطفولة المتأخرة يمر بها الإنسان، وتتميز بالقدرة على التعلم والمرونة فى العلاقات الإنسانية».

ثانيًا: مراحل وتاريخ الهجرة غير الشرعية[٩]:

شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة فى رسم معالم جديدة للهجرة المصرية إلى الخارج وخاصة إلى حوض المتوسط، حيث تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب، وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهى:

المرحلة الأولى (قبل ١٩٨٥):

خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوربية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوربية نفسها كانت متحكمة فى حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلى، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبى تمكن من فهم قواعد اللعبة فى دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.

كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين «القادمين» فى دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوربية فى هذه المرحلة بالذات، وفى ذات الوقت نجد أنه كان هناك هجرة كبيرة إلى دول الخليج النفطية الأمر الذى لم يمثل عبئًا كبيرًا على الدول الأوربية بكم كبير من المهاجرين المصريين، حيث قدم بيركس وسنكلير تقديريهما عن حجم العمالة المصرية فى الخارج لعام ١٩٧٥ بما يبلغ ٣٨٣٢٤٥ مهاجرًا بنسبة ٦١ ٪، فى حين جاءت تقديرات البنك الدولى للهجرة لنفس العام بنحو ٣٥٣٣٠٠ مهاجرًا، وفى عام ١٩٨٣ ظهر تقدير ثانٍ لبيركس وسنكلير عن الهجرة واعتبر تعديلًا للتقرير الأول أكد أن معدل الهجرة بلغ عام ١٩٨٠ نحو ٦٩٥٦٥٠ مهاجرًا، وتم تعديله ليصبح ٨٠٣ ألف ليشمل زيادة عدد المهاجرين إلى العراق، أما مسح الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى عام ١٩٨٧ فقدر عدد أعداد المهاجرين المصريين بنحو ١.٩٦٤ مليون فرد.

المرحلة الثانية (١٩٨٥ – ١٩٩٥):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم فى كل من فرنسا وبلجيكا اللتين كانتا تستوعبان آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفى مقابل هذا الوضع الاحترازى تزايدت رغبة أبناء الجنوب فى الهجرة تجاه دول الشمال وخاصة فى ظل انتهاء مرحلة الرواج النفطى الهائل وبروز مرحلة الانكماش الاقتصادى المتمثل فى انخفاض مستويات الدخل القومى فى الدول النفطية، ومن ثم تناقص الطلب على العمالة الأجنبية فى دول الخليج ولكن ظلت معدلات عرض العمالة على ما هي عليه، لذا كان من الطبيعى أن تتجه هذه الزيادة إلى الهجرة إلى الدول الأوربية بشراسة.

ففى ١٩ يونيو ١٩٩٥ ومع دخول «اتفاقية شنجن» الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورج وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبى، لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادًا غير متوقعة، لا سيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أى عملية هجرة جديدة، وذلك فى محاولة لمنح مواطنيها مزيدًا من الاندماج فى الاتحاد الأوروبى.

فى هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل فى الاتفاقيات الدولية الصادرة فى عام ١٩٩٠ المخصصة لـ «حماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم» التى صادقت عليها تسع دول من الجنوب فى عام ١٩٩٨، ووجه المفارقة هنا هى أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أى دولة أوربية وهو الأمر الذى يفسر الرغبة الأوربية فى التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التى تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق فى التنقل والبحث عن غد أفضل.

المرحلة الثالثة (١٩٩٥ – حتى الآن):

أخذت هذه المرحلة طابعًا أمنيًا صارمًا لجأت من خلاله الدول الأوربية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ قرارات «القانون الجديد للهجرة» الذى يستند إلى تبنى إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلى، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية – السرية التى تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوربية بدون وجه قانونى.

ثالثًا: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية (إلى أوربا):

تعتبر الهجرة غير الشرعية (أو السرية) ظاهرة عالمية موجودة فى كثير من دول العالم خاصة المتقدم، لكن الهجرة إلى أوربا أصبحت إحدى القضايا المزعجة، التى تحظى باهتمام كبير فى السنوات الأخيرة، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتى فى مقدمة هذه الأسباب.

ويتضح ذلك من التباين الكبير فى المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتى تشهد –غالبًا– افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة فى الدول المستقبلة للمهاجرين، والفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى العديد من مناطق الجنوب بعد أن تعثرت مشاريع التنمية، وزيادة البؤس، ووجود أنظمة ديكتاتورية، وقضايا أقليات ونزاعات إقليمية، إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة فى الزلازل والفيضانات والجفاف[10].

أما بالنسبة لأسباب هجرة المصريين، فتتضافر عدة عوامل جاعلة الهجرة غير الشرعية للشباب المصري بمثابة ظاهرة، ولعل أهمها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة وعدم توافر فرص عمل، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٢، وفى عام ٢٠٠٣ زادت النسبة إلى ١٠.٧٪، وزادت هذا العام إلى أكثر من ١١٪، لذلك نجد الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، وفقدان الشباب الأمل فى إيجاد فرص العمل سواء فى تخصصاتهم أو حتى فى غيرها التى أصبح البحث عنها كالحلم الذى يلوح من بعيد ولا يستطيع أحد تداركه[11].

فاستمرار الحكومة فى سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل للشباب يؤدى إلى تفاقم كارثة البطالة التى تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعى فى البحر المتوسط، فقد تم إلغاء تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٤ سواء الحاصلين على المؤهلات المتوسطة أو خريجى الجامعات الذين يمثلون الشريحة الكبرى من المهاجرين المصريين إلى أوربا.

وترجع تقارير الأمم المتحدة أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى «ازدياد أعداد الشباب فى دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعى بهذه الفوارق وأصبح السفر متاحًا للجميع بسبب التقدم الذى حدث فى الاتصالات

الدولية ووسائل السفر، فى الوقت الذى تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية»[١٢].

فعلى الرغم من أن هناك إجماعًا على أن أسباب تنامي هذه الظاهرة ترجع في الأساس إلى النواحي الاقتصادية، إلا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية تلعب هي الأخرى دورها، وهو ما يمكن تفصيله فيما يلي:

الأسباب الاقتصادية:

من الواضح أن البلدان الطاردة أو تلك التي تشهد هجرة غير شرعية منها إلى بلدان أخرى، هي دول تفتقر إلى التنمية وتعاني من قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وفضلًا عن ذلك، فإنها تعاني من البطالة الشديدة التي يعاني من وطأتها عدد كبير من السكان، وخاصةً الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية.

ويحلو للبعض تأكيد أن الهجرة حتى لو كانت غير شرعية، فإنها قد تنطوي على آثار إيجابية لصالح دولة المهاجر، على اعتبار أن تحويل المهاجرين لأموالهم أمر ذو أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة ودول المنشأ على حد سواء، وفي هذا الإطار فقد أظهرت الدراسات أن الاقتصاد المصرى منذ سبعينيات القرن الماضى يعتمد بشكل كبير على تحويلات العاملين في الخارج.

العوامل السياسية:

تشكل الأسباب والعوامل السياسية عاملًا أساسيًا في الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فالمحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير وغياب الديمقراطية واستمرار قوانين الطوارئ كلها أمور تدفع في اتجاه الهجرة، وخاصةً لدى أصحاب التعليم العالي.

الدوافع الاجتماعية:

حيث دأبت وسائل الإعلام منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجر إلى أوربا وإلى الغرب، فأظهرته في الغالب يحقق نجاحًا منقطع النظير، ويصل للثراء السريع، وكلها أمور تدفع الشباب للمحاكاة.

كما يعد الإعجاب الشديد بالغرب سببًا أساسيًا من أسباب الهجرة للخارج، بعد الهوة الكبيرة التي باتت تفصل بين القارة الأوربية وبين دول العالم النامي في النواحي الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، خاصةً أن الشباب عادةً يُعجب بالمظاهر المادية بصرف النظر عن أخلاقيات المجتمع الأوربي وخصوصية مجتمعاتنا الشرقية.

الدوافع النفسية للهجرة:

من أهم العوامل الدوافع المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة

الـدوافع النفـسية، فكلـما تعمقـت عاطفـة الارتباط بالموطن والارتباط بالأهـل صَـعُب اتخاذ قرار الهجرة رغما من أن الأسرة قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتـصادية وقلـة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمـة، وعـلى العكـس قـد يتراجـع بعض الشباب في اتخـاذ قـرار الهجـرة عنـدما يستـشعرون أنهـا قـد تـؤدى إلى إضرار أو سلبيات أسرية رغم مـا تحققـه مـن مكاسـب اقتصادية، كما تبرز أكثـر الـدوافع النفـسية في إحساس الفرد الذي يعمـل مـع الافتقـار إلى الحافز أو الباعث على التقدم في مجـال العمـل (إذا كان يعمل) وخاصة إذا كان يبذل طاقتـه وإمكاناتـه دون أن يحقـق بـذلك أدنـى تقـدم مادي أو معنوي، وأيـضا تمثـل المعانـاة التـى يعيش فيها الشباب والتى تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعى بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته، مما يدفع بـالقول إن هنـاك دوافـع تتخطـى الأسـباب الاقتصادية وأقوى من فكرة الثـراء الـسريع، **ويمكن أن نجمل هذه الدوافع فيما يلى:**

١- الـشعور بـالاغتراب الـداخلي وقـد يكـون ذلك ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته وأصدقائه.

٢- الـشعور بالإحبـاط والعزلـة الاجتماعيـة ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلانى وحب المغامرة والقابلية للانخداع والميل إلى تصديق الشائعات حول بعض أوجـه القصور في المجتمع وما يمكن أن يحققـه الفرد من خارجه.

٣- ضعف الانـتماء لـلأسرة والمجتمـع نتيجـة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة).

٤- عدم التماسك الأسرى الذي يفرزه الفقر المدقع لكثير من هـذه الأسر التـي تـدفع بأبنائهـا إلى البحـث عـن فـرص للحيـاة حتى إن كانت غير مشروعة.

٥- الحلم ببريق الحرية الذى يـراود الـشباب حول العيش في أوربا.

٦- ثمة دوافع أخـرى تـدفع الفـرد للهجـرة غـير الـشرعية، وهـى الرغبـة في محاكـاة الـشباب المهـاجر والثـراء الـذي أصـبح يتمتع به العائدون من الهجرة[١٣].

أسبـاب تتعلق بمناخ البحث العلمي:

من الملاحظ أن الهجرة لم تعد تقتـصر كـما كانت في الماضي على الـشباب ذوي القـدرات المحدودة، بل أصبح خيرة الشباب وأصحاب القدرات المتميزة يهاجرون هم الآخـرون وإن كانت هجرتهم بطريقة غـير شرعيـة مازالـت محدودة على اعتبار أن الـدول الأوربيـة تتـيح لبعضهم هجرة آمنة وشرعية.

الإغـراء التقنـي:

على أى حال، فإن ما يدفع هؤلاء إلى الهجرة هو الإغراء التقني الذي توفره الشركات العالمية لهؤلاء الخريجين؛ حيث توجـد أحـدث المعامـل والإمكانيات الهائلـة للإنفـاق عـلى الأبحـاث، وهنـاك الرواتـب المجزيـة دون شرط أو تمييـز، وفي المقابل اليأس مـن عمليـة إصـلاح الجهـاز الإداري في مجال البحث العلمي، واليـأس مـن إمكانيـة تحقيـق حريـات البحـث العلمـي في بلدانهم في إطـار إهـدار الحريـات الـسياسية في المجتمع، وفي هذا السياق يقول د. فاروق الباز، وهو من كبار العلماء المـصريين الـذين هـاجروا منـذ سـتينيات القـرن المـاضي، ويـشغل حاليًـا منـصب مـدير مركـز الاستـشعار عـن بعـد في جامعة بوسطن بعدما عمل لسنوات طويلة مـع وكالـة الفـضاء الأمريكيـة «ناسـا» في مـشاريع استكشاف القمر والفضاء، يقول «إن لكل عـالم وخبير أسبابه الخاصـة التـي دفعتـه إلى الهجـرة، وهـذه الأسـباب تـضاف إلى الأسـباب العامـة المشتركة، حيث لا احـترام للعلـم والعلـماء ولا للبحـث العلمـي والإبـداع، وبالتـالي فمـن الطبيعي أن يبحث العـالم وطالـب المعرفـة عـن المكان الذي توجد فيه شـعلة الحـضارة، عنـدما كان العالم العـربي يحمـل شـعلة الحـضارة قبـل مئات الـسنين كـان يأتيـه المفكـرون والخـبرات والعقول من كل حدب وصوب، وبما أن شـعلة الحضارة انتقلـت إلى الغـرب فمـن الطبيعـي أن يهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكـز التـي تحتـضن هذه الشعلة»[١٤].

الإعجـاب الشديـد بالغـرب:

إن الحضارة الأوربية الآن فى أوج التقـدم المادي والمدني وكما نعلم فإن أيـة حـضارة لهـا شقان أولهما شق مادى ثانيهما شـق أخلاقـي، وقـد فُـتن بالمظـاهر الماديـة بعـض الـشباب المصري والعربي.

وقد كان الشباب منذ ٤٠ عاما يذهب إلى أوربا وأمريكا إعجابًا بـما يـسمعه عـن تقـدم الحضارة الغربيـة لكـن الآن فى هـذا الوضـع المتأزم اقتصاديا فإنه يـذهب إلى هـذه الـدول للحصول على لقمة العيش وبناء المستقبل.

وهناك العديد من العوامل فى أوربا تجعل الشباب أكثر إعجابًا بها مثل الحرية الاجتماعية الحقيقية والعدل الاجتماعي وتوزيع الثـروات من غير تحيز لشخص ما وعدم وجود عقبات فى قـضاء المـصالح الحكوميـة وعـدم وجـود واسطة فى فرص العمل[١٥].

رابعًـا: أسـاليب وآليـات الهجـرة غـير الـشرعية وطرق التهريب:

١- أساليب الهجرة غير الشرعية:

العزف على وتيرة العيش الرغيـد وحلـم الثـراء والخـلاص مـن عـسر الحيـاة هـو مـا

تستعمله عمومًا عصابات الهجرة غير الشرعية لاجتذاب الشباب المصري.

ويقع الشباب فى دائرة المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين يتقاضون من كل شاب ما يقرب من ٣٠ ألف جنيه للسفر، وتنتشر على الحدود مع ليبيا أو فى بعض محافظات الصعيد عصابات للنصب على الشباب، وتتقاضى منهم مبالغ طائلة بدعوى توفير فرص عمل لهم فى إيطاليا أو أوربا ثم يهربون بهذه الأموال دون أن يحاسبهم أحد، وتنتهى رحلة الشباب إما بالموت أو السجن والترحيل.

ونتيجة لعدم توافر الوعى لدى هؤلاء الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية يلقون حتفهم وهم فى طريقهم إلى أحد الموانئ الإيطالية حيث يتم تسفيرهم على متن مراكب قديمة ومتهالكة والنتيجة غرقهم وسط البحر المتوسط وحتى من ينجو منهم ويصل إلى إيطاليا يعتبر مخالفًا للقوانين الإيطالية، ويتم إعادته مرة أخرى إلى أرض الوطن مرحلًا مهانًا إلى بلده مرة أخرى، فالهجرة غير الشرعية أصبحت السوق السوداء للاتجار بالشباب.

وقد تميزت عصابات الهجرة غير الشرعية فى مصر بابتداع بعض الأساليب الخاصة بها، ومن ذلك على سبيل المثال:

الزواج من مواطنات دول أوربا بالشرقية:

فى عام ٢٠٠٤ نشط بعض الشباب المصرى الراغب فى الهجرة غير الشرعية إلى أوربا فى الزواج من مواطنات هذه الدول حتى يتمتع بوضع قانونى مميز فور انضمام هذه الدول إلى الاتحاد ويصبح بالتالى من حق مواطنيها التنقل بحرية بين دوله ثم التمتع بجنسية هذه الدول فيما بعد.

لاحظت سلطات الأمن المصرية كثرة قدوم النساء من دول أوربا الشرقية إلى مصر بهدف الزواج من المصريين الراغبين فى السفر إلى أوربا عن طريق وسطاء تابعين لمافيا الهجرة الدولية مقابل مبلغ من المال يتراوح بين ١٥ إلى ٤٥ ألف جنيه.

لم تكن وزارة الخارجية وسلطات الأمن من لاحظ هذا الأمر، ولكن حكومات هذه الدول نفسها تنبهت له وبدأت فى اتخاذ عدة تدابير للحد منه، فراحت تغير من قوانينها وتشريعاتها خاصة بعد انضمامها الفعلى العام الماضى إلى الاتحاد لكى تتواءم قوانين الهجرة والجنسية لديها مع بقية دول الاتحاد ولتسد الباب أمام مثل هذه الطرق التى تحاول الالتفاف والتحايل لتحقيق حلم الهجرة.

تمزيق الجوازات فى صالات الترانزيت:

من الوسائل أيضًا تزوير تأشيرات الدخول إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية من خلال النزول «ترانزيت» فى مطارات الدول الأوربية، التى ما أن يضع الشاب المصرى قدمه فيها حتى يسارع بتمزيق جوازات السفر التى يحملها ويطلب اللجوء إلى هذه الدول وعدم استكمال رحلته إلى وجهته المنصوص عليها فى تأشيرة السفر.

كل ذلك يتم بالتنسيق مع عصابات متخصصة فى مثل هذا النوع من عمليات التزوير، غير أن سلطات الأمن فى مطارات الدول الأوربية التفتت إلى هذه الطريقة فبادرت بترحيل هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية مرة أخرى وعدم السماح لهم بدخول أراضيها[١٦].

٢- آليات الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب:

تتمثل الآليات المهنية لعمليات الهجرة غير الشرعية في:

الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة.

وسطاء الهجرة والسماسرة.

المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة للعمل بالخارج.

الفساد الإداري.

أما طرق تهريب المهاجرين المصريين غير الشرعيين، فتتعدد و تتنوع هذه الطرق بواسطة الوسطاء والسماسرة من خلال:

طرق التهريب البرية:

وتتم عادة عن طريق التسلل إلي ليبيا أو الأردن، فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مثل: مالطا، واليونان، وإيطاليا، أما عن طريق الأردن وسوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص أو تركيا.

طرق التهريب البحرية:

وتتم عادة عبر البحار عن طريق لنشات صيد، أو مراكب صغيرة إلى قبرص أو مالطا أو اليونان أو إيطاليا.

طرق التهريب الجوية:

وتتم عن طريق التزوير في تأشيرات دخول الدول الأوربية، أو تقديم مستندات مزورة، للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول إلى الدول الأوربية بطرق غير شرعية وعلى سبيل المثال: تزوير مراسلات الإنترنت، أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك.

وقد تتم جوا عن طريق تخلف المهاجر خلال الترانزيت في إحدى الدول الأوربية (دولة المقصد).

وتؤكد الإحصائيات أن معظم الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية من محافظات الوجه البحرى خاصة الغربية، والمنوفية، والشرقية، والدقهلية.

وتعد محافظة الفيوم أكثر المحافظات المصرية ارتفاعًا فى نسبة هجرة أبنائها لأوربا، فمن أكثر القرى الفيومية التى اشتهرت بسفر شبابها إلى أوربا قرية (تطون) حيث تعد الأشهر على مستوى الجمهورية فى هجرة الشباب منها خاصة إلى إيطاليا، حيث يقدر عدد أبنائها فى إيطاليا بحوالى ٦ آلاف شاب من ٤٠ ألف نسمة هم إجمالى سكان القرية، ويقال إن اسم تطون مأخوذ عن اسم أحد شوارع إيطاليا، وتطلق القرية أسماء إيطالية على المحال التجارية بها.

كما أن المهاجرين الشرعيين إلى أوربا الغربية يواجهون صعوبات كثيرة من بينها صعوبة الاندماج في المجتمعات الجديدة وضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الأوربية ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني وغير العلني ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب زيادة حدة البطالة في الدول ونظرتهم إلى المهاجرين على أنهم منافسون لهم في سوق العمل، ومن شأن ذلك أن يولد حساسيات ويساعد على شيوع أحكام مسبقة تقف عائقا أمام اندماج العدد الأكبر من المهاجرين في مجتمعهم الجديد وتنميته، ويمكن إجمال جوانب مشكلة الإقامة غير المشروعة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين في الآتي:

التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بالدولة بصورة غير مشروعة.

دخول الدولة من خلال عمليات إجرامية دولية منظمة للترويج لأغراض مخلة بالأمن والأخلاق.

تخلف من انتهت صلاحية إقامتهم ولم يتم تجديدها.

تخلف من انتهت صلاحية تأشيرة زيارتهم عن مغادرة الدولة.

تشغيل المقيمين بصورة غير شرعية في أنشطة غير مشروعة.

- أن معظم هؤلاء من العمالة غير المؤهلة وبالتالي يواجهون مشكلة عدم إمكانية إدماجهم في سوق العمل بدول المهجر، إضافة إلى عدم امتلاكهم لأوراق ومستندات قانونية تتيح لهم فرص العمل لذلك يلجأون إلى الأعمال الهامشية أو إلى طرق أخرى للحصول على المال وقد تتفاوت هذه الطرق لتصل في بعض الحالات إلى حد الجريمة المنظمة[١٧].

حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر

أولاً: حجم الظاهرة:

يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرًا لطبيعة هذه الظاهرة، ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافًا متباينة من المهاجرين فمنهم:

الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

الأشخاص الذين يدخلون إلى دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير الشرعية، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين ١٠ – ١٥ ٪ من عدد المهاجرين فى العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالى ١٨٠ مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية فى دول الاتحاد الأوروبى يصل نحو ١.٥ مليون فرد.

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو ١٥٥ مليون شخص، وتقدر الإحصاءات الدولية عدد الشبان المصريين الذين نجحوا فى دخول العديد من دول الاتحاد الأوروبى خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٤٦٠ ألف شاب، من بينهم نحو ٩٠ ألفًا يقيمون فى إيطاليا بشكل غير شرعى[١٨].

وقد سجلت إحصائيات الأمن الإيطالية وحدها فى الربع الأول من العام الحالى استقبال سواحل كالابريا ١٤ زورقًا محملة بأكثر من ١٥٠٠ مهاجر غير شرعى معظمهم من المصريين، وبلغ إجمالى عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إيطاليا عام ٢٠٠٧ عن طريق البحر نحو ١٤١٩ مهاجرًا، لقى ٥٠٠ مهاجر مصرعهم فى البحر المتوسط حتى الآن مقابل ٣٠٢ مهاجر فقط خلال عام ٢٠٠٦ بأكمله، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الشباب المصريين الذين تم ترحيلهم من دول جنوب أفريقيا خلال عام ٢٠٠٦ بلغ ٦٧٤٨ شابا، وهناك حوالى ٨ آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون فى ميلانو الإيطالية وحدها[١٩].

قرى تخصصت فى الهجرة غير الشرعية:

حالة قرية تطون:

عندما يتحول البحث عن عمل إلى مقبرة تلتهم شبابنا سواء كان من خلال غرقهم فى طريق الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، أو القبض عليهم

على حدود تلك الدول، وعندما يصل عدد هؤلاء الشباب ما بين الموتى غرقا أو المقبوض عليهم حوالى ٥٠٠ ألف شاب مصرى تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٤٠ عاما، فإننا نكون أمام مشكلة كبرى،وقضية هامة، فالبحث عن عمل يكون ثمنه أن يدفع الإنسان حياته؟ ما أسباب تلك الهجرة غير الشرعية؟ وكيف نعالجها وما حكم الإسلام فيمن يموت ضحية تلك الرحلة غير المأمونة العواقب؟ اللواء الإسلامي طرحت القضية بكل جوانبها من خلال التحقيق التالي: عن دوافع الشباب لهذه الهجرة، ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة: أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب فى دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعى بهذه الفوارق وأصبح السفر متاحا للجميع بسبب التقدم الذى حدث فى الاتصالات الدولية ووسائل السفر، فى الوقت الذى تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية، وبالتالى يقع الشباب فى المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق الذين يتقاضون من كل شاب يريد السفر قرابة ٣٠ ألف جنيه، وتنتهى رحلة الشباب إما بالموت أو السجن.

قرية تطون المصرية:

من القرى التى اشتهرت بسفر شبابها إلى أوربا قرية (تطون) التى تقع فى محافظة الفيوم وتعد أشهر قرية على مستوى الجمهورية فى هجرة الشباب إلى أوربا خاصة إيطاليا حيث يقدر عدد أبناء (تطون) فى إيطاليا بـ ٦ آلاف شاب من ٤٠ ألف نسمة هم عدد سكان القرية ويقال إن اسم تطون مأخوذ عن اسم أحد شوارع إيطاليا وأطلقت القرية أسماء إيطالية على محالها التجارية فيوجد محل عصير، وتتميز تطون بمبانيها الفاخرة وفيلاتها المتميزة جوهرة إيطاليا، ودريم روما وآخر ميلانو التى شيدها أبناؤها الموجودون فى إيطاليا، وتشير الإحصائيات إلى أن حجم معاملات أبناء القرية لدى البنوك تزيد على ١٠٠ مليون دولار بسبب السفر إلى إيطاليا مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأرض الزراعية والعقارات بشكل ملحوظ حيث وصل قيراط الأرض إلى ما يقرب من ١٧٥ ألف جنيه، ووصل سعر المنزل فيها إلى نصف مليون جنيه كما أن أقل حفل زفاف فى تطون يتكلف ١٠٠ ألف جنيه (نماذج حية)، وعلى الجانب الآخر فإن الإحصائيات تؤكد أن معظم الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية من الغربية، والمنوفية، والشرقية والدقهلية، محافظات الوجه البحرى مثلما تذكر الإحصائيات.

وتطون قرية كبيرة من قرى مركز إطسا بمحافظة الفيوم بجمهورية مصر العربية ويبلغ عدد سكانها حوالى ٤٠٠٠٠ بالبلدان التابعة لها، تقع في الجنوب الغربى لمحافظة الفيوم وتعتمد هذه القرية في اقتصادها على

التجارة وبعض الزراعات إلا أنها تجد في الآونة الأخيرة أن السفر للخارج أوربا وإيطاليا تحديدا مصدر ثمين وتعتمد هذه القرية على الهجرة إلى إيطاليا منذ السبعينيات من القرن الماضى لكنها أولًا كانت هجرة شرعية إلا أنها في الآونة الأخيرة كان الشباب يهاجرون بشكل غير شرعى عبر البحر من ليبيا إلا أنها شهدت تقلصا واضحا في أعداد المهاجرين نظرا لتضييق السلطات الليبية الأمر على المهاجرين غير الشرعيين. وتعانى البلدة تضخما ماليا حادا نظرا لوجود الأموال لدى المواطنين مما أدى إلى زيادات جنونية في أسعار الأراضي هناك وفى السنوات الأخيرة لوحظ تدهور المستوى التعليمى لها وكانت تعتبر نموذجا متميزا في محافظة الفيوم.

ثانيًا: العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية[٢٠]:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلة لابد من تقصي أسبابها، التي يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل رئيسية: العوامل الاقتصادية، والعوامل المحفزة، وعوامل النداء، وذلك على النحو التالي:

العوامل الاقتصادية:

التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي مازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

سوق العمل:

خلافا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمجرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمجرافي في الدول الموفدة، مازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة الشباب منهم والحاصلين على مؤهلات جامعية. وتقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي ١٢٪ وتبلغ ٢١٪ في المجال الحضري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى ٢٣.٧٪ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و١٥٪ في تونس. هذا الضغط على سوق العمل يغذي «النزوح إلى الهجرة» خاصة في شكلها غير القانوني.

ومن أجل الحد من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث: المغرب (٤٠٠

ألف فرصة عمل)، الجزائر (٥٠٠ ألف فرصة عمل)، وتونس (١٠٠ ألف فرصة عمل)[٢١].

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر وقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقرب من ١٤٪ وهذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا التحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج.

ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ٣ إلى ٥ مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، فإن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية.

العوامل المحفزة:

تتجلى أساسا في ثلاثة عوامل:

صورة النجاح الاجتماعي:

الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

القرب الجغرافي:

فأوربا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ١٤ كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبة.

إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية والمحفزة، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال.

عوامل النداء:

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوربا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.

وهكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ، هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان

مذلا وصعبا؛ لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطلب يستجيب وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل وغالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعيا. هذا الطلب يصدر أساسا عن قطاعات كالفلاحة والبناء والخدمات.

ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة حيث يمثل هذا القطاع ما بين ٢٠ و٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني.

ثالثًا: الهجرة غير الشرعية وإزهاق أرواح الشباب:

قال سكان إحدى قرى محافظة الغربية شمالي القاهرة إن مئات من شبان القرية انقطعت أخبارهم بعد سفرهم الشهر الماضي في طريقهم إلى دول أوروبية ضمن رحلات الهجرة غير الشرعية.

وقال سكان قرية ميت حبيب إنهم أحصوا حوالي ٣٠٠ شاب انقطع اتصالهم بذويهم بعد سفرهم في فوجين من أفواج الهجرة غير الشرعية.

وإن كل مسافر ممن انقطعت أخبارهم دفع لوسيط هجرة غير شرعية يعيش في قرية قريبة عشرة آلاف جنيه (١٩٥٠ دولارا) وإن أسرته وقعت أوراقا تلزمها بدفع ١٧ ألف جنيه أخرى بعد وصوله[٢٢].

وأضافوا أن مصريين يعملون في ليبيا اتصلوا ببعض سكان القرية وأبلغوهم بأن ١٨ من ضحايا مركب غرق في السابع من يونيو حزيران أمام الساحل الليبي من أبناء القرية.

وقال مسئول في منظمة الهجرة الدولية في طرابلس بليبيا إن مركبا يقل ١٥٠ مهاجرا غرق في السابع من يونيو حزيران أمام الساحل الليبي وإن السلطات الليبية انتشلت ٢٣ جثة، وقالت مصادر أمنية مصرية إن ٥١ مصريا كانوا على المركب نجا منهم اثنان.

ويصل عدد سكان قرية ميت حبيب إلى ٣٥ ألف نسمة، وقال السكان إنهم أخطروا السلطات وإن مباحث الأموال العامة تلاحق وسيط الهجرة غير الشرعية الذي هرب.

ولاقى مئات الشبان المصريين حتفهم في عرض البحر أو في الصحاري في رحلات الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الماضية وألقى القبض على ألوف غيرهم وحوكم البعض منهم وسجنوا في الدول التي هاجروا إليها أو أُعيدوا إلى بلادهم مُرحلين منها أو من الدول التي اختاروها محطات على الطريق.

ويقول خبراء إن البطالة تدفع شبانا مصريين للهجرة غير الشرعية لكن مسئولين

ورجال دين قالوا إن المهاجرين غير الشرعيين يحركهم الطمع.

الهجرة بسبب الغيرة تدفع الشباب المصري إلى الموت:

حين يقام منزل فاخر فجأة بجوار كوخ في قرية تدب الغيرة في نفوس من يسكنون الكوخ ويسعون لفعل الشيء الذي فعله من حَوَلوا كوخهم إلى فيلا أو منزل فاخر.

وشيد شبان مصريون ألوف الفيلات والمنازل الفاخرة في قرى بمصر في السنوات الماضية بعد أن أمكنهم الهجرة بشكل غير مشروع إلى دول أوروبية استقروا وعملوا فيها وأرسلوا ألوف الدولارات إلى ذويهم.

لكن حلم الثراء السريع الذي تفجر في قرى استقر بعض أبنائها في دول أوروبية ما زال يغري ألوف الشبان المصريين بالاتجاه غربا برغم المخاطر التي يتعرضون لها وتتسبب في وفاة كثيرين أثناء رحلات الهجرة غير الشرعية.

وتُعرف قرية ميت الكرما بمحافظة الدقهلية شمالي القاهرة بأن أبناءها يسافرون إلى إيطاليا.

وقال ياسر الحداد (٣٠ عاما) أحد أبناء القرية: كان لي أصدقاء سافروا عن طريق مهرب. وعندما شاهدت الثراء الذي ظهر على أسرهم بعد وصولهم إلى إيطاليا قررت السفر باتفاق مع نفس المهرب. وقال الحداد إنه دفع ٢٨ ألف جنيه (٥٢٠٠ دولار) للمهرب.

لكن الشرطة في بلغاريا إحدى محطات الرحلة ألقت القبض على الحداد بعد أن ظل في انتظار مندوب المُهرب في الشارع لمدة عشرة أيام. وقُدم للمحاكمة ومنح مهلة ثلاثة أيام لمغادرة البلاد لكن مندوب المُهرب جاء بعدها واصطحبه إلى حدود اليونان.

ويقول الحداد: كان معي ١١ مصريا من قرى أخرى. سار بنا مندوب آخر للمهرب في الصحراء في اليونان لمدة ثلاثة أيام مات خلالها ثلاثة منا.

ويقول الحداد إن الشرطة حاصرتهم بعد وصولهم إلى أول مزرعة في اليونان وأجبرتهم على السفر إلى تركيا وهناك تمكنت الشرطة من القبض عليهم أيضا برغم اختبائهم في المقابر.

وأضاف أنه وصل إلى إيطاليا بعد رحلة عذاب استمرت ثمانية أشهر ظلت أسرته خلالها تستدين وتسلم المُهرب أموالا إضافية.

وتابع: لكن ضاع العذاب مع أول مبلغ تقاضيته وبنيت بيتا من خمسة طوابق واشتريت قطعة أرض كبيرة بعد ثلاث سنوات من الغربة لكن اضطررت للعودة لمرض زوجتي.

ويسافر أبناء قرية بساط كريم الدين بمحافظة الدقهلية في الغالب إلى اليونان.

ويقول السكان إن ثمن فدان الأرض في القرية ارتفع خلال سنوات من ٨٠ ألف جنيه إلى مليون ونصف المليون جنيه بسبب تحويلات أبناء القرية من المهاجرين غير الشرعيين.

وفي القرية يظهر التفاوت صارخا بين الفلل والمنازل الفاخرة التي بناها من هاجروا بشكل غير شرعي إلى أوربا والأكواخ التي يقيم فيها فقراء لم يتيسر لأبنائهم بعد السفر إلى دولة أوربية.

وفقدت قرية بساط كريم الدين عشرات من أبنائها في رحلات الهجرة غير الشرعية منهم ١٦ ماتوا غرقا. وما زال ١٦ من أبناء القرية في عداد المفقودين بعد رحلة هجرة غير شرعية لا يعرف مصيرها[٢٣].

ومن بين الضحايا أشقاء لكن بعض أسرهم ما زالت تصر على إرسال من بقي من الأبناء في نفس الرحلات حيث العائد فى نظرهم أكبر من الموت.

وفي محافظة الفيوم جنوب غربي القاهرة امتلأت قرية تطون التي يهاجر أبناؤها إلى إيطاليا في الغالب بالمنازل الفاخرة. وعلى خلاف الحال في معظم القرى المصرية توجد في تطون مكاتب لصرف العملات الأجنبية، إن السكان لم يعودوا يزرعون الأرض، وإن المال كثير لأنه ليس هناك تقريبا أسرة في القرية لم يسافر أحد أبنائها إلى إيطاليا.

ويقول السكان إن مغالاة حدثت في المهور وقد تصل شبكة العروس إلى ثلاثة كيلوجرامات ذهب.

وقال أحد السكان إن الطبيبة أو من تحمل مؤهلا جامعيا آخر يمكن أن توافق على زوج يحمل مؤهلا تعليميا أقل منها إذا كان من المهاجرين غير الشرعيين.

تكرر حالات غرق قوارب المهاجرين غير الشرعيين:

قضى نحو أربعين شخصًا نحبهم، واعتبر حوالي مائة آخرين في عداد المفقودين، إثر غرق مركب يحمل مهاجرين غير شرعيين قبالة السواحل الليبية، وذلك حسبما ذكر مسئول أمنى مصري.

وقال المسئول الأمني استنادا إلى تقرير للسفارة المصرية في ليبيا إن المركب كان في طريقه من ليبيا إلى إيطاليا، إنه غرق بعد مغادرته ميناء الزوراء الواقع على بعد ١٠٠ كيلو متر غربي طرابلس في الـ٧ من يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٨م.

وإن المركب كان يحمل على متنه ١٥٠ شخصًا من جنسيات مختلفة، وبينهم ٥٠ شخصا مصريا من مدينة الزقازيق المصرية عندما غرق على بعد ٦٥ كيلو مترًا قبالة السواحل الليبية. وما تزال عملية انتشال الجثث الطافية جارية. ومن بين الجنسيات التي كان يحملها المركب مغاربة وصوماليون، وجزائريون.

وقالت صحيفة الأهرام المصرية الحكومية إن عبد المتجلي هو عامل من مدينة الشرقية في دلتا مصر، وإنه دفع ٢٠٠٠ دولار لأحد العاملين بتهريب المهاجرين في العاصمة الليبية طرابلس من أجل تهريبه إلى إيطاليا.

ولم تستطع السلطات الليبية التعرف على هويات كل الغرقى بسبب حالة التحلل التي أصابت جثثهم.

وتعتبر السواحل الإيطالية، خاصة جزيرة لامبدوسا الصغيرة الواقعة جنوب صقلية، من المقاصد المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين يتكبدون المخاطر أملًا في حياة أفضل.

يذكر أن ٢٦ مهاجرًا غير شرعي من مصر قد غرقوا في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في حادث مشابه، وفي أغسطس/ آب الماضي انتشلت البحرية المصرية ٩١ مهاجرًا غير شرعي كانوا في طريقهم إلى إيطاليا بعد انقلاب قاربهم بسبب موجات البحر العاتية.

رابعًا: الهجرة غير الشرعية كمرحلة من مراحل الاتجار بالبشر:

المتاجرة بالشباب:

مما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هى مرحلة أولى من مراحل ظاهرة الاتجار بالبشر فهناك علاقة سببية متبادلة بين الأولى والثانية.

فالهجرة غير الشرعية لها آثارها وانعكاساتها السلبية على المستوى الدولى، وعلى المستوى المحلى على حد سواء.

فعلى المستوى الدولى تضر بسمعة مصر حيث تصنف باعتبارها من الدول المشجعة لحركة الهجرة غير الشرعية، وفى ذات الوقت تصنف أيضًا باعتبارها من ضمن قائمة الدول المصدرة للبشر والمشجعة لحركة الاتجار بالبشر، الأمر الذى دفع ببعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى التلويح بإدراج اسم مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال منع ومكافحة الاتجار بالمهاجرين غير القانونيين، ولهذا تعد مصر من الدول المتضررة من الهجرة غير القانونية ومدى ارتباطاتها بالاتجار بالبشر لما يمكن أن يلحق بها من نتائج سلبية فضلًا عن مجموعة من الآثار الأخرى ومنها:

١- التوجس الشديد الذى تحدثه هذه الظاهرة لدى سلطات الدول الأجنبية وخاصة الأوربية، الأمر الذى أصبح معه حصول الشباب على تأشيرة دخول إليها بطرق شرعية بالغ الصعوبة.

٢- أن كثيرًا من محاولات الهجرة غير الشرعية يكون مصيرها الفشل، فإما الغرق فى البحر أو القبض على المهاجرين وترحيلهم من جديد لبلادهم أو إيداعهم السجون.

٣- تداعيات سياسية والإضرار بمصالح مصر، حيث إن انتشار هذه الظاهرة بين الشباب المصرى يعكس توجهات دولية خطيرة تجاه مصر باعتبارها - على خلاف الحقيقة - من الدول المشجعة لحركة الهجرة غير الشرعية، وما يرتبه هذا الموقف من التزامات عليها أو احتمال فرض تدابير عقابية.

٤- أن عمليات تهريب المهاجرين يمكن أن تعرض للخطر حياة أو أمن المهاجرين المعنيين.

٥- قد تؤدى زيادة وتنامى حركة الهجرة غير الشرعية إلى خلق شعور معادٍ لهؤلاء المهاجرين حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر فى سوق العمل بصورة غير قانونية.

٦- تساعد هذه الهجرة على ارتفاع معدلات الجريمة، وخاصة جرائم المخدرات وممارسة الدعارة نتيجة تورط هؤلاء المهاجرين فى نشاطات غير قانونية لحساب السماسرة والوسطاء المحترفين الذين ساعدوهم فى الهجرة.

٧- أن الهجرة غير الشرعية قد تشكل خطر إثارة رد فعل كبير ضد المهاجرين واللاجئين الشرعيين.

وهو ما يؤكده اللواء محمد سعيد مساعد وزير الداخلية ومدير عام المباحث للأموال العامة: إن الهجرة غير المشروعة هى السوق السوداء للاتجار بالشباب وإن هذه السوق لها آليات كثيرة منها المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج ووسطاء الهجرة والسماسرة والفساد الإداري والجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة ويتركز أغلبهم فى محافظات الوجه البحرى.

ويضيف أن هناك طرقًا عديدة لتهريب المهاجرين غير الشرعيين منها الطرق البرية عن طريق التسلل إلى ليبيا حيث يتم تهريب المهاجرين إلى إيطاليا ومالطا واليونان وعن طريق الأردن يتم تهريب المهاجرين إلى قبرص أو تركيا.

ويوضح مساعد وزير الداخلية: أنه تم ضبط أكثر من ٢٠ محاولة لتهريب الشباب كما تم استرجاع ٨٨٢٦ شابا كانوا يحاولون التسلل عبر الحدود المصرية وكانت أعمارهم ما بين ٢٠ و٤٠ سنة وهم من المؤهلات العليا والمتوسطة وأغلبهم من محافظات الفيوم والدقهلية والغربية والبحيرة والشرقية والمنوفية.

ويطالب بأهمية تناول أجهزة الإعلام لهذه الظاهرة الخطرة وتوعية الشباب من مغبة الوقوع فى مصيدة مافيا التسفير وعلى الدعاة والأئمة المشاركة بدور فاعل لمقاومة هذه الظاهرة من خلال خطبهم ودروسهم

كذلك المؤسسات الاجتماعية التى تعمل على توفير فرص عمل للشباب مثل الصندوق الاجتماعي فعليهم المشاركة بجهد فاعل للقضاء على هذه الظاهرة.

ويشير رشدى عبد الحميد رئيس شعبة توظيف العمالة بمصلحة الجوازات والهجرة: إلى أن هناك ٣٢٥ مكتبا شرعيا لتسفير العمالة بالخارج ولكن السوق بها أضعاف هذا العدد من الذين يقومون بتسفير العمالة عن طريق الوسطاء أو سماسرة آخرين يتبعون طرقا غير شرعية فى تسفير الراغبين للعمل بالخارج.

لذلك فقد تقدمنا بالعديد من المذكرات التى تقدم حلولا لمعالجة هذه الظاهرة من الواقع العملى لوزارة القوى العاملة ووزارة الداخلية كان مضمونها عدم إصدار أذونات عمل للخارج إلا لمن يحمل عقد فرصة عمل صادرة من وزارة القوى العاملة أو من إحدى شركات العمالة المرخصة من القوى العاملة مع مراعاة ختم العقد من وزارة القوى العاملة[٢٤].

ورفض جميع الطلبات التى لا يتوافر بها هذا الشرط، ويتم صدور قرار بذلك تعمل به الإدارة العامة لتصاريح العمل بفروعها المختلفة، وهذا القرار يتماشى مع قانون العمل الموحد ولائحته التنفيذية الصادرة برقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٢ الذى ينص على عدم التعامل إلا مع الجهات الشرعية المرخص لها بمزاولة النشاط؛ لأن العامل الذى يسافر إلى أية دولة عربية يسافر من أجل العمل وليس من أجل الإقامة.

ويضيف حامد الحديدى رئيس شعبة تصاريح العمل بوزارة الداخلية فرع الدراسة: أن تقنين تسفير العمالة وتفعيل القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وتصديق عقد العمل من وزارة القوى العاملة يقضى على ٧٠٪ من مشكلة تسفير العمالة عبر قنوات غير شرعية، فهذه الظاهرة لها آثار سلبية على شركات توظيف العمالة.

وبرؤية اجتماعية يفسر د.أحمد المجدوب أستاذ علم الاجتماع بالمجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – الأسباب التى تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية وتحمل مخاطر كبيرة بأنها أحلام كاذبة بتحقيق ثروة كبيرة من المال خلال سنوات قليلة. وفى النهاية يكتشف أن هذا سراب ويخسر الكثير من وقته وماله، ويتعرض لإهانات بالغة تترك آثارا نفسية لن يستطيع بسهولة أن يتخلص منها[٢٥].

فهؤلاء الشباب المهاجرون بطرق غير مشروعة يعمل البعض منهم فى أعمال رديئة وغير مشروعة كتجارة المخدرات أو بيع الصحف الجنسية ويتعرضون طوال الوقت لمطاردة الشرطة وابتزاز أصحاب الأعمال وفى النهاية يكون مصيره السجن أو الترحيل إلى مصر ويجسده ويؤكده العديد من الدراسات أن الهجرة غير الشرعية هى مرحلة من مراحل الاتجار بالبشر.

خامسًا: نتائج الدراسة الميدانية لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:

قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة بدراسة ميدانية لبحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب المصري، وكانت الأداة المستخدمة لتحقيق أهداف تلك الدراسة هي استمارة استبار شملت ثمانية جوانب للمبحوثين – وهم الشباب المهاجر بطرق غير الشرعية بمحافظتي الفيوم والدقهلية – **وتلك الجوانب هي:**

١- البيانات الأساسية، ٢- الظروف المعيشية، ٣- ظروف العمل قبل الهجرة، ٤- أسباب السفر ووسائله، ٥- وعي المبحوث بظروف السفر، ٦- وصف رحلة السفر، ٧- الإجراءات اللاحقة على الترحيل، ٨- تقييم خبرة الهجرة.

وجاءت أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين من شباب المبحوثين على النحو التالي:

١- كان الذكور هم الفئة الأكثر بالهجرة غير الشرعية بنسبة بلغت ٩٩.٨ ٪ من عينة الدراسة.

٢- كان المهاجرون من الفئة العمرية ٢٠ حتى أقل من ٣٥ سنة هم الأكثر بنسبة ٥٩.١٪.

٣- كان معظم المهاجرين غير الشرعيين من الريف بنسبة ٨٩.٩ ٪.

٤- كان المهاجرون أصحاب الحالة الاجتماعية «أعزب» هم الأكثر بنسبة ٦٧.٥ ٪.

٥- كان عدد أفراد الأسر للمهاجرين «٤-٦» أفراد للأسرة في المقدمة بنسبة ٤٦.١٪.

٦- كانت الأسر النووية هي الأغلبية بنسبة ٨٢ ٪.

٧- كانت الحالة التعليمية للمهاجرين «حاصل على مؤهل متوسط» الأكثر بنسبة ٥٣ ٪.

٨- كانت المهنة الغالبة للمهاجرين من عينة الدراسة «الحرفيين» بنسبة ٤٦.٨ ٪.

٩- كانت نوعية السكن للمهاجرين قبل السفر هي «بيت ملك» هي الغالبة بنسبة ٧٨.٨ ٪.

١٠- كانت عدد الغرف بالمسكن للمبحوثين من المهاجرين «٤ – ٦» غرف بنسبة ٦٧.١ ٪، وقد كانت مساحة المنزل ١٥٠م٢ فأكثر بنسبة ٣٦.٥ ٪.

١١- كان توافر الخدمات بالمسكن للمهاجرين «مياه - كهرباء - صرف صحي» متوفرة بصور مستقلة بنسب متفاوت وهي على الترتيب «٨٥٪ - ٨٥.٧٪ - ٦٥.٥٪».

١٢- كان هناك من بين المهاجرين من عينة الدراسة من يمتلك «مباني ٣٠.٣٪ - أراضي٢٩.٨٪ - مواشي١٧.٥٪».

١٣- كانت أهم أسباب ترك العمل واللجوء للهجرة هو «السفر - الأجر ما بيكفيش»[٢٦].

التشريع الدولي والاتفاقيات الدولية بشأن الهجرة غير الشرعية

سوف نتناول خلال هذا الفصل موقف التشريع الدولي خاصة الموقف الأوربي من الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية بشأن الهجرة غير الشرعية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: موقف التشريع الدولي (الموقف الأوربي) من الهجرة غير الشرعية:

تسعى المفوضية الأوربية لدول الاتحاد الأوربي إلى تمرير تشريعات هامة تخص المهاجرين غير الشرعيين في أوربا، وتنوي عرضها على البرلمان الأوربي من أجل المصادقة عليها. هذه التشريعات توحد السياسة المتبعة في دول الاتحاد الأوربي إزاء قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية؛ وذلك من أجل صد التيار المتدفق من المهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون من كل حدب وصوب خصوصا من دول العالم الثالث. التشريعات المقترحة تنظم عملية الهجرة وتباشر في التخلص من الكم الهائل من المقيمين غير الشرعيين من خلال السماح للقضاء الأوربي بحجز المهاجرين الذين لا يملكون أوراقًا رسمية لفترات متفاوتة لا تزيد مدتها على (١٨) شهرا قبل ترحيلهم. كما أن الذي يرحّل من أي دولة من دول الاتحاد لا يحق له العودة إلى أوربا إلاّ بعد فترة لا يقل مداها عن خمس سنوات.

رغم أن هذه التشريعات المزمع طرحها على البرلمان الأوربي قد لاقت احتجاجات شديدة من قبل المنظمات الإنسانية التي تهتم بحقوق الإنسان في أوربا كمنظمة العفو الدولية ومنظمات إنسانية أخرى إضافة إلى معارضة بعض ممثلي الأحزاب داخل البرلمان الأوربي كالحزب الاشتراكي وحزب الخضر لمسودة هذه التشريعات، فإنه من المتوقع مصادقة البرلمان الأوربي على بنودها وربما مع بعض التحويرات.

قد يتساءل البعض عن الدواعي والأسباب التي دعت المفوضية الأوربية لإصدار تلك التشريعات في الوقت الحاضر؟ والجواب ربما يكمن في النقاط الرئيسية التالية:

١- لقد شهدت السنوات العشر المنصرمة زيادة مطردة في عدد المهاجرين غير

الشرعيين إلى أوربا، حيث وصل عددهم اليوم إلى ما يزيد على (٨) ملايين شخص، وهذا ما يولد مأزقا اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا عند الأوربيين. إن الغالبية العظمى من المقيمين غير الشرعيين يعملون في السوق السوداء مما يفقد الدولة حصتها الضرائبية التي تجنيها عادة ممن يعمل بصورة رسمية. كما أن تفشي الجرائم بين البعض من هؤلاء يعرض أمن الدولة بشكل عام والمواطن الأوربي بشكل خاص للخطر. مكافحة دول الاتحاد الأوربي للهجرة غير الشرعية يعني في نظرهم تقليص فرص الجريمة بمختلف أنواعها وكذلك تأمين ومتابعة مصادر تمويل الدولة المادية من خلال القضاء على السوق السوداء.

٢- فتح الحدود بين دول الاتحاد الأوربي جعل حركة العمالة الأوربية سهلة وفي متناول اليد. الأيدي العاملة الوافدة إلى دول أوربا الغربية من دول أوربا الشرقية كثيرة وتفي بالحاجة الأوربية إلى حد ما. التاريخ هذا اليوم يعيد نفسه في أوربا، فكما احتاجت أوربا إبان الستينيات من القرن المنصرم إلى أيدٍ عاملة أجنبية فإنها اليوم تحتاج أيضا إلى هذه الأيدي العاملة بسبب التطور التقني فيها. إلاّ أن أرباب الأعمال سابقا كانوا يحتاجون إلى أيدٍ عاملة غير ماهرة من أجل العمل في المناجم أو مصانع تجميع السيارات، أما اليوم فان أوربا بحاجة إلى عمال ماهرين من أجل زيادة قدرة المجتمع الأوربي على المنافسة. هذه الأيدي متوافرة في شعوب أوربا الشرقية مما يجعل الاستعانة بأيدٍ عاملة من خارج دول الاتحاد أمرًا غير ضروري.

٣- الأعداد المتزايدة من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوربا قد تولّد خللا في التركيبة السكانية الأوربية. فالأوربيون بشكل عام يتكاثرون ببطء بينما تتكاثر الجاليات الأجنبية الوافدة من دول العالم الثالث بزخم مطرد. بمرور الزمن سيحصل خلل ديموجرافي يُبين عن تصاعد لوغارتمي واضح عند الأقلية الوافدة ونقصان مشهود عند الأغلبية من السكان الأصليين. هذا التخلخل في النسب السكانية بدأ يولد قلقا ظاهرا ومستترا عند الأوربيين خصوصا أن الصعود المتسارع في السكان يحصل في الجاليات المسلمة مما يقوي هاجس ظاهرة «أسلمة» أوربا.

أوربا تعي جيّدا ملابسات هذا المأزق لكنها بين أمرين متضادين أحلاهما مرّ كالعلقم! فإما تعويض النقصان الحاصل بالولادات الأوربية بولادات إسلامية وهذا يعني الاقتراب من خطر ظاهرة «الأسلمة» أو

القبول بخطر فقدان التوازن بين الشيخوخة والشباب وهو أمر مضر بصناديق الضمان الاجتماعي ومستقبل أوربا الاقتصادي.

لم يجد عقلاء السياسة الأوربيين وسيلة ناجحة لحل هذا الإشكال غير مسك العصا من وسطها فإن خير الأمور أوسطها. طرد الأعداد الهائلة من الوافدين سوف يقلل سرعة تكاثر الجاليات الأجنبية من جهة وسوف يضمن رفد مجتمع الشباب عندهم بزخم متزن من خلال الجاليات المقيمة قانونيا فيها. هذا الأمر سيفي بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية في المجتمع الأوربي إلى حد ما.

٤- أصبحت عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية مطلبا جماهيريا أوربيا هذا اليوم، حيث بات ذلك واضحا من خلال التفاف الناس حول السياسيين الذين يرفعون شعارات مكافحة الهجرة أو يبعثون إشارات متطرفة ضد الأجانب. هذا المطلب الجماهيري إن لم يلبّ من قبل السياسيين المعتدلين فإن القوى المتطرفة والعنصرية سوف تتبناه وتنطلق من أجله مما سيرفع رصيد أصواتها بين الأحزاب وهذا ما يحفز المخاوف المستترة من إعادة التاريخ نفسه!

الأسباب التي عمقت مدى تململ الأوربيين من الأجانب بشكل عام والمسلمين منهم بشكل خاص في السنوات العشر المنصرمة قد لا تخفى على أحد وتتلخص بما يلي: يتخوف الكثير من الأوربيين من الأجانب بسبب تفشي بعض الأمراض الاجتماعية عند البعض أو بسبب وجود هوة ثقافية واسعة بين الكثير من المهاجرين وبينهم. هذه الأمور تجعل عملية الاندماج بين المهاجرين وسكان دول أوربا بطيئة جدّا حيث لا ترقى إلى المستوى الذي يتمناه الأوربيون. هذا من جانب ومن جانب آخر لا يبدي الكثير من المهاجرين أو اللاجئين رغبة جديّة في العمل بل يتم الاكتفاء بالمساعدات المادية الممنوحة لهم من قبل الدولة المضيفة، وهذا ما يشكّل عبئا ماديا على الدولة المضيفة يتحمل وزره دافع الضريبة الأوربي.

ليس ضعف الاندماج هو العامل الوحيد في بعد الشقة بين الأوربيين والمهاجرين فحسب، إنما هاجس الخوف من الإرهاب صار يقض مضاجع الأوربيين أيضا خصوصا بعد العمليات الإرهابية التي قامت بها القاعدة في الغرب. كما أن ارتفاع نسبة الجريمة بكل أشكالها في أوربا، التي تعزى أسبابها إلى الزيادة المطردة للأجانب، تجعل المواطن الأوربي في حالة نفور وضجر تؤدي به إلى رفض التزايد المشهود في أعداد المقيمين الأجانب الشرعيين منهم وغير الشرعيين. هذا الرفض المتنامي مع الزمن يشكل ورقة ضغط قوية على السياسيين الأوربيين في أن يكونوا أكثر حزما وشدة في معالجة مشاكل الهجرة وتنظيمها.

إلاّ أن المراقب للأمور قد يجد أن تشريعات أوربا في معالجة مشاكل الهجرة لن تكون ناجحة وفعّالة ما لم يتم التحقق من أسباب الهجرة ودواعيها. الهجرة غير الشرعية نحو أوربا سوف تستمر رغم كافة الإجراءات المتخذة إزاءها، فالحد منها أو تقليصها لا يتم عمليّا إلاّ بمعالجة أسبابها. الأسباب الرئيسية للهجرة مختصرة بالعوز المادي والاضطهاد السياسي. فما على أوربا، إن كانت جادة في مساعيها لمعالجة مأزق هجرة الأمواج البشرية إليها، إلاّ أن تتخذ مواقف جادة وحاسمة في تنمية اقتصاديات دول العالم الثالث من جهة ونشر الوعي وتشجيع الديمقراطية فيها من جهة أخرى. هذه الديمقراطية يجب أن تنشر بالتروي والحكمة مع صدق النية ومصداقية الهدف، لا أن تنشر بدوّي المدافع وقصف الطائرات، فالديمقراطية الساخنة تكوي آخذها ومعطيها!

أعدت المفوضية عشرة مقترحات حول الهجرة: فهي ترفض التسويات الكثيفة للأوضاع كما تمارس في إيطاليا وإسبانيا وتطالب بعدم التساهل مع المتاجرين بالبشر وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة ودائمة لتأمين عودة الأجانب في أوضاع غير قانونية إلى بلدانهم.

كما تدعو إلى اعتماد سياسة مشتركة للتأشيرات مع وثائق تستخدم التكنولوجيات الجديدة وتسليمها في مراكز قنصلية مشتركة تمثل جميع الدول الأعضاء. وتدعو أيضًا لإقامة برامج استيعاب للواصلين الجدد وتطالب بعدم التمييز بالنسبة إلى الحصول على الوظائف والحماية الاجتماعية.

وتتحدث المفوضية في هذه المناسبة عن الحقوق والواجبات التي سيتعين على الواصلين الجدد احترامها في إطار الإجراءات الوطنية المحددة. وتذكر بين قوسين بعقد الاندماج المثير للجدل الذي اقترحته فرنسا في مشروعها ميثاق الهجرة.

وبروكسل لا ترفض هذه الفكرة لكنها لا تستطيع أن تجعلها إلزامية وتصر على عدم التمييز للسماح للمهاجرين على تطوير إمكاناتهم.

وأوضح بارو نريد محاربة صورة أوربا التي تتمترس وراء حدودها. نريد أن نعطي صورة أوربا مهتمة بمشكلات الهجرة أوربا منفتحة لكنها لا تقبل بالأوضاع الفوضوية.

ويأتي تقديم هذه المقترحات عشية تصويت في البرلمان على مجموعة قوانين لتسهيل العودة الطوعية أو الطرد بالقوة للأجانب في أوضاع غير قانونية.

أيد وزراء الاتحاد الأوربي مقترحات فرنسية بشأن سياسة مشتركة لكبح الهجرة غير المشروعة وقالوا إنهم يتوقعون أن يتم تبنيها في أكتوبر تشرين الأول رغم اتهامات من خارج الاتحاد بأن أوربا لديها خوف مرضي من الأجانب.

وقالت إسبانيا إنها راضية عن التعديلات المقترحة على المعاهدة الأوربية للهجرة واللجوء التي ناقشها وزراء الداخلية في دول الاتحاد السبع والعشرين في مدينة كان الفرنسية بعد أن عبرت في السابق عن مخاوف بشأن اقتراحات لحظر تشريعات جماعية بشأن المهاجرين.

وجعلت فرنسا التوصل لسياسة متجانسة للاتحاد الأوربي بشأن الهجرة بين أولوياتها في فترة رئاستها نصف السنوية للاتحاد التي بدأت هذا الشهر.

وقال وزير الهجرة الفرنسي بريس أورتفو في مؤتمر صحفي إن المعاهدة تحظى بتأييد إجماعي وإنه يتوقع أن يتبناها زعماء الاتحاد الأوربي في منتصف أكتوبر تشرين بعد تغييرات طفيفة في الصياغة.

وتتعهد دول الاتحاد بموجب الخطة الفرنسية بدعم مكافحة الهجرة غير المشروعة وطرد مزيد من المهاجرين غير الشرعيين مع تشجيع الهجرة الشرعية والتوصل إلى سياسة مشتركة بشأن اللجوء بحلول عام ٢٠١٠.

وقال أورتفو إن المعاهدة ستقدم سياسة متماسكة ومتوازنة وعادلة للهجرة، وإن أوربا لن تكون حصنا ولن تكون مدخلا يسمح بمرور كل شيء، وسيكون بمقدروها تنظيم الهجرة المشروعة إليها ووقف الهجرة غير المشروعة.

وأضاف أن المخاوف بشأن الهجرة كانت أحد الأسباب التي جعلت الأيرلنديين يرفضون معاهدة لشبونة لإصلاح الاتحاد الأوربي الشهر الماضي. وقال وزير العدل الايرلندي ديرموت اهيرن في كان إن أيرلندا تتخذ موقفا مؤيدا للمقترحات الفرنسية.

وأعرب وزير الداخلية الألماني فولفجانج شيوبله عن تأييده للخطة وأضاف: لا أرى جدارا حول أوربا. إننا نكافح الهجرة غير المشروعة وننظم الهجرة المشروعة.

وقال المفوض الأوربي لشؤون العدل جاك بارو إن من الضروري تنظيم عملية الهجرة وأضاف: من الضروري أن يكون لدينا أوربا مفتوحة بالطبع لكن لها قواعد للعبة وتظل أرضا للجوء لكنها أوربا التي تقوم بهذا بطريقة متجانسة وسخية لكن أيضا من خلال تنظيم جيد.

وتقول المفوضية الأوربية إن هناك ما يصل إلى ثمانية ملايين مهاجر غير شرعي في دول الاتحاد. وألقي القبض على أكثر من ٢٠٠ ألف في النصف الأول من ٢٠٠٧ وطرد أقل من ٩٠ ألفا[٢٧].

ثانيًا: الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية بشأن الهجرة غير الشرعية:

أ) الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية:

أصبحت عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين تشكل نمطًا جديدًا من أنماط

الجريمة عبر الوطنية التى احتلت واكتسبت مكانًا متميزًا لها فى مرحلة تكريس العولمة وتدعيم النظام العالمي الجديد بتوجهاته الاقتصادية التى أدت إلى تهميش مناطق عديدة من دول العالم وخاصة دول العالم الثالث، الأمر الذى ساعد على ظهور هذا النمط غير المشروع من الهجرة إلى دول العالم المتقدم بما أتاحه هذا النظام الجديد من سهولة انتقال الأفراد عبر حدود الدول التى أصبحت أقل قدرة عن القيام بدورها فى حماية حدودها وسواحلها.

وقد استغلت عصابات الإجرام المنظم هذه الفرصة لممارسة نشاط الاتجار بالمهاجرين غير الشرعيين عبر حدود الدول البرية أو البحرية أو الجوية.

وقد أشير فى أحد تقارير الأمم المتحدة المقدمة إلى المؤتمر التاسع لمنع الجريمة (القاهرة ١٩٩٩) إلى أن المنظمات الإجرامية تحاول تهريب ما يصل إلى مليون شخص سنويًا من البلدان الفقيرة إلى البلدان الأكثر ثراء وأن هذه التجارة تدر ربحًا سنويًا فى حدود ٣.٥ بليون دولار.

وهكذا ظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية موضوع بحث لدى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها الثالثة، حيث انعكست المناقشة بشأن هذه المسألة فى ثلاثة مشروعات قرارات اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تركز الاهتمام فى القرار الثالث (قرار المجلس ١٩٩٤ / ١٤) على إجراءات العدالة الجنائية المعنية بمكافحة التهريب المنظم للمهاجرين غير الشرعيين فى كثير من أنحاء العالم، وحث الدول على التعاون لمواجهة هذه الجريمة من جميع جوانبها، واتخاذ تدابير وإجراءات فورية وفعالة لمكافحتها.

كما شددت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها الرابعة على تورط الجريمة المنظمة عبر الوطنية فى الاتجار بالبشر (النساء والأطفال القاصرين) وطالبت الدول بإدارة تشريعات لمكافحة هذا النوع من تجارة البشر.

وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٨ ١٠٢) فى شأن منع تهريب المهاجرين، والمطالبة بضرورة تعاون الدول من أجل منع الهجرة غير الشرعية.

وعلى مائدة (١٠) وزراء خارجية دول غرب المتوسط (مجموعة العشرة أو ٥ + ٥ باعتبارها تضم ٥ دول من أفريقيا و٥ دول من أوربا) طرح موضوع مشكلة المهاجرين غير الشرعيين وتحديات العولمة باعتبارها من أهم موضوعات الساعة، حيث أوصت المجموعة بضرورة قيام الدول الأوربية الكبرى بإنشاء مشروعات لهؤلاء المهاجرين فى أوطانهم لكى يتم تثبيتهم فيها، وخاصة فى دول أفريقيا باعتبارها نقطة عبور إلى أوربا.

واجتماع قادة الاتحاد الأوربي بمدينة إشبيلية بأسبانيا لصياغة سياسة مشتركة

لمكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق عدة اتفاقيات وإجراءات أهمها:

١- مساعدة الدول الفقيرة لتقليل الأسباب الكامنة وراء تدفق المهاجرين.
٢- مساعدة الدول الفقيرة فى منع المهاجرين غير الشرعيين بها.
٣- فرض عقوبات على الدول التى لا تساعد فى مكافحة الهجرة غير الشرعية.
٤- فرض عقوبات قاسية على مهربي المهاجرين غير الشرعيين.
٥- تعزيز التعاون بين قوات حراسة الحدود ومسئولي الهجرة.

أ) تشارك مصر كغيرها من الدول فى المفاوضات الخاصة لوضع هذه الاتفاقيات، ثم تتابع الإجراءات:

الانضمام والتوقيع والتصديق.

التطبيق والتنفيذ.

متابعة الالتزام بالتنفيذ (بما فى ذلك إمكانيات الإفادة من موارد العون الدولى المالى والفنى لدعم البرامج الوطنية التى تستوفى بها مصر التزاماتها).

ولوزارة الخارجية دور فى هذه المراحل التمهيدية، ثم تناط المسئولية المباشرة بالجهة الحكومية ذات الاختصاص المباشر فى مراحل التنفيذ والمتابعة حيث الالتزام المؤسسى والإدارى والتشريعى والتنفيذى، وهى ما تعرف «بنقطة الانطلاق المركزى» Focal Point.

ب) تلتزم مصر بأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها حيث تأخذ قوة القانون المحلى وتعتبر بمثابة قانون من قوانينها الوطنية بعد نشرها بالجريدة الرسمية، بمقتضى المادة (١٥١) من الدستور المصرى سنة ١٩٧١، وفى هذا الإطار حرصت مصر على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠) والبروتوكول المكمل لها بالقرار الجمهوري رقم (٢٩٤) لسنة ٢٠٠٣م المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٧ في ٩/ ٩/ ٢٠٠٤، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال بالقرار الجمهوري رقم (٢٩٥) لسنة ٢٠٠٣م المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٧ في ٩/ ٩/ ٢٠٠٤[٢٨].

ج) كما يشار فى إطار موضوع الاتفاقيات المماثلة إلى انضمام مصر وتصديقها على العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية والاتفاقيات الخاصة بالرق وتجارة الرقيق وغيرها من الممارسات غير الشرعية للمتاجرة بالبشر وهى:

الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦ والبروتوكول المعدّل لاتفاقيتي عامي ١٩٥٣ و١٩٥٦.

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ الخاصة بالسخرة والعمل الجبري لعام ١٩٣٠.

الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ الخاصة بإلغاء السخرة لعام ١٩٥٧.

اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير لعام ١٩٤٩.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، التي انضمت مصر إليها بالقرار الجمهوري رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٢.

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام، التي انضمت إليها مصر بالقرار الجمهوري رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٩[٢٩].

ب) الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الإقليمية والشراكة:

نظرًا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوربي قامت الدول الأعضاء من خلال الاتحاد وبشكل فردي بانتهاج العديد من السياسات والقيام بالعديد من الخطوات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن بين هذه الخطوات التي تمت من خلال الاتحاد توقيع اتفاقيات الشراكة، ومنها اتفاقية لومي للشراكة مع الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية عام ١٩٧٥، واتفاقية الشراكة المتوسطية مع دول المتوسط التي عرفت باتفاقية برشلونة سنة ١٩٩٥[٣٠]، وتقدم مثل هذه الاتفاقيات بعض الإغراءات الاقتصادية للدول الأفريقية ودول المتوسط، لكن ذلك لم يصاحبه تيسير حركة انتقال العمالة من أفريقيا إلى أوربا بل المزيد من القيود للحد من هذه الحركة ومقاومة الهجرة غير الشرعية بشكل أكثر صرامة.

هناك مسألة أخرى تقلق أوربا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين منهم على وجه الخصوص الذين يأتون من الشرق الأوسط وأفريقيا بالذات، ويستدلون على ذلك بعمليات مترو إنفاق لندن وقطارات مدريد وباريس ومحاولات تفجير طائرات بريطانية وغيرها، وما أثارته الرسوم الكرتونية حول الرسول صلى الله عليه وسلم، وما قد تثيره أي أحداث أخرى

من ردود فعل من مسلمي أوربا وخاصة المهاجرين حيث يوجد نحو ١٥ مليون مسلم في أوربا، و يشكل المسلمون ١٠٪ من سكان فرنسا على سبيل المثال.

عمليات الإرهاب المرتبطة غالبًا بمسلمين في أوربا جعلت دول الاتحاد الأوربي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها، وتحاول الحد من زيادة تأثير الإسلام والهجرة التي تزيد من عدد السكان المسلمين في الدول الأوربية، لذا شددت العديد من الدول الأوربية قوانين الهجرة بما فيها دول معتدلة مثل سويسرا التي لا تتجاوز نسبة المسلمين فيها ١٪، كما تتفق الدول الأوربية على تقنين الهجرة بحيث تسمح بتدفق المهاجرين ذوي المؤهلات العالية والكفاءات النادرة الذين تحتاجهم أوربا فقط، وهو ما انعكس على قوانين الهجرة الجديدة في بعض الدول الأوربية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا.

مما سبق نرى أن الدول الأوربية ترى في الهجرة غير الشرعية خطرًا من عدة نواحٍ ولعدة اعتبارات منها:

١- الإخلال بالبناء الديموجرافي: حيث إن سيل المهاجرين المتدفق- إذا ما سمح له بالاستمرار- يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوربية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

٢- الإخلال بالنواحي الأمنية: فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوربية في عقر دارها.

٣- الإخلال بالوضع الاقتصادي: فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة، إلاَّ أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللًا في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوربا قد تشكل منافسًا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها[٣١].

الملاحظ في شأن العلاقات «الأوربية – الأفريقية» وخاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية أن التفاوض بين الطرفين يتم في إطار هيمنة مطلقة أوربية، حيث تتعامل دول الاتحاد الأوربي كقوة موحدة بصوت واحد قوي أما المجموعة الأفريقية فإنها تدخل فرادى ضمن مجموعات أخرى من الكاريبي والمحيط الهادي، كما يعزز الموقف الأوربي كونه الطرف القوي المانح، يقابله الموقف الأفريقي الضعيف المتلقي، كما

يلاحظ الإصرار الأوربي على وقف تيار الهجرة غير الشرعية، ونقل هذه المعركة إلى خارج القارة الأفريقية من خلال دعم برامج تقوم على الآتي:

١- إقامة معسكرات تجميع لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في دول العبور مثل ليبيا ومن ثم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

٢- تكثيف الإجراءات الأمنية لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين، وتشمل هذه الإجراءات مراقبة مكثفة لنقاط العبور البحرية للهجرة غير الشرعية، وقد أثبتت هذه الإجراءات الرادعة فعاليتها عبر مضيق جبل طارق، الأمر الذي شجع على تطبيقها على السواحل الليبية بالتعاون مع السلطات الليبية، وفي سبيل ذلك قدم الاتحاد الأوربي دعمًا في شكل معدات وطائرات لتشديد الرقابة على نقاط العبور لدول شمال أفريقيا.

٣- دعم برامج التنمية في دول المصدر لتوفير فرص عمل من أجل تثبيت المهاجرين في بلدانهم حتى لا يفكروا في الهجرة، غير أن الخلاف دائم حول حجم المساعدات، فما يراه الاتحاد الأوربي دعمًا كافيًا لا يراه الأفارقة مجديًا لإحداث أثر فعال في الاقتصاد الأفريقي.

اتفاقية الجوار والشراكة الأوربية: التعاون عبر الحدود..

٢٠١٣ وثيقة استراتيجية تمهيدية ٢٠٠٧

٢٠١٠ الصيغة الدلالية لبرنامج ٢٠٠٧

الملخص التنفيذي..

الوثيقة الإستراتيجية التمهيدية لاتفاقية (ENPI) 2007 والتعاون عبر الحدود- الجوار والشراكة الأوربية.

سيتم تبنى الوثيقة الاستراتيجية التمهيدية والتعاون عبر الحدود (ENPI) لاتفاقية الجوار والشراكة الأوربية رسميا من قبل المفوضية. وتطرح الوثيقة التمهيدية ٢٠١٣ وبرنامج 2010الصياغة الدلالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٧ (CBC)

خطة العمل الاستراتيجية لدعم الاتحاد الأوربي للتعاون عبر الحدود في الحدود الخارجية لمنطقة الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

وقد طرحت ألمانيا وفرنسا أواخر عام ٢٠٠٦ في اللقاء الذي عقد في مدينة ستراتفورد البريطانية إعادة إحياء صيغة (العامل الضيف) التى تتخلص في إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة محددة ومنح الدول التى ينزح منها طالبو الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة، فيما لو

أبدت تلك الدول استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين، وقد اتخذت آلية (٥+٥) لدول غرب البحر المتوسط (المغرب العربي والاتحاد الأوربي) في اجتماعها بتونس عام ٢٠٠٢ بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالأشخاص التي تلخصت في الآتي:

١- تبادل المعلومات وتقاسم الخبرة التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير المشروعة.

٢- تدعيم وإضفاء فاعلية أكبر على التعاون ومن أجل مكافحة ومقاومة الهجرة غير المشروعة في البلدان المرسلة وبلدان العبور ودول الاستقبال، من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال.

٣- تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.

٤- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥- تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والأمنية لدول الضفة الغربية للبحر المتوسط في مجال الوقاية والمقاومة المشتركة ضد شبكات المنظمات الإجرامية التى تسهم وتدعم الهجرة غير المشروعة والإرهاب وتجارة الأسلحة وتبييض الأموال.

الإجراءات التي تتخذها مصر لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

تعد مصر دولة مصدرة للعمالة المهاجرة حيث يقدر عدد المهاجرين المصريين إلى الخارج ما بين ٣ و٥ ملايين ويمثل المصريون إحدى المجموعات المستهدفة من قبل دوائر المهربين داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها وتتم عمليات الهجرة غير المشروعة من مصر إلى الدول الأوربية على النحو التالي:

الهجرة غير المشروعة عبر المنافذ الشرعية والتى تتم بأحد الأساليب الآتية:

١- تزوير جوازات السفر وتأشيرات الدخول ومستندات الإقامة المنسوبة لبعض الدول الأوربية وتزوير واصطناع المستندات اللازمة لاستخراج هذه التأشيرات.

٢- تسفير الشباب إلى دول أوربا الشرقية التى يسهل الحصول على تأشيراتها ثم تهريبهم إلى دول أوربا الغربية تسللا عبر الحدود، أو إلى دول أمريكا الجنوبية التى يسهل الحصول على تأشيراتها ولا يتوافر

لها خطوط طيران مباشرة واستصدار تذاكر طيران مرورا بإحدى الدول الأوربية (ترانزيت) بقصد التخلف بها.

٣- تسفير الشباب إلى دولة ليبيا عبر منفذ السلوم البرى ثم تهريبهم بحرا من الشواطئ الليبية إلى إيطاليا.

٤- تسفير الشباب إلى اليونان من خلال خط سير جديد تمثل في السفر إلى السودان عبر ميناء أسوان النهري، ومنها إلى سوريا وتركيا، فتسللا إلى اليونان برا وبحرا بالتنسيق مع بعض العناصر من سوريا وتركيا.

الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ غير المشروعة:

اتجهت عصابات التهريب للمهاجرين خلال السنوات الأخيرة إلى تهريب الشباب المصري إلى بعض الدول الأوربية «اليونان - إيطاليا» انطلاقا من بعض الشواطئ المصرية على البحر المتوسط وذلك باستخدام قوارب صيد أو مراكب صغيرة تقل المهاجرين بأضعاف أضعاف حمولتها ويتم توجيهها في عرض البحر إلى سواحل إحدى الجزر اليونانية أو الإيطالية حيث يتجه الطاقم لأقرب جزيرة، وغالبا ما تفشل محاولة إنزال المهاجرين إلى شاطئها مع تعرض بعضهم لخطر الغرق أو الضبط. وتتم مجابهة هذه الظاهرة أمنيا في إطار خطة أهم بنودها:

فيما يتعلق بالهجرة غير المشروعة عبر المنافذ الشرعية:

يتم تكثيف التحريات وتجنيد المصادر السرية لضبط العناصر النشطة في مجال تزوير المستندات والتأشيرات والإقامات وجوازات السفر واتخاذ الإجراءات المناسبة معهم.

كما يتم التنسيق مع قنصليات بعض الدول الأجنبية العاملة في البلاد، في فحص ما يقدم إليهم من مستندات مزورة بمعرفة راغبى السفر للخارج لتحديد مصدر التزوير واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة قبله، بالإضافة إلى عمل نشرات فنية ومصورة بما يرد من معلومات عن جوازات السفر المزورة وتأشيرات الدخول المزورة المنسوبة للعديد من الدول وتوزيعها على منافذ الوصول والسفر للاسترشاد بها لدى فحص الحالات المشتبه فيها بتلك المنافذ، كما يتم تدريب الضباط العاملين في المنافذ (البرية - البحرية - الجوية) على أحداث وسائل كشف التزوير ووسائل التزوير الحديثة، ويجرى تشديد إجراءات الرقابة وتوسيع دائرة الاشتباه لدى المغادرين عبر منفذى السلوم البرى إلى ليبيا وأسوان النهري إلى السودان، وميناء القاهرة الجوى للمغادرين إلى دول أمريكا الجنوبية بخطوط طيران ترانزيت بإحدى الدول الأوربية.

فيما يتعلق بالهجرة غير المشروعة عبر المنافذ غير الشرعية:

يتم متابعة العناصر النشطة والوسطاء في هذا المجال وضبطهم واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة قبلهم، كما يتم شن حملات على المناطق التى دأب المهربون على الانطلاق منها بالمناطق الساحلية وتكثيف التواجد الأمني بها لضبط أي محاولات تتم من خلالها.

كما يجرى تكثيف التحريات بالمحافظات المصدرة للهجرة لضبط العناصر النشطة في تجميع الشباب وتهريبهم خاصة المناطق التى أتيح لبعض أبنائها التجمع والاستقرار فيها في الخارج، كما تجرى مناقشة المرحلين للبلاد من الخارج فور وصولهم بميناء الوصول للوقف على أساليب تهريبهم والوقوف على حلقات النشاط (السماسرة _ المهربين) من المصرين والأجانب بداخل البلاد وخارجها وضبطهم بالتنسيق مع الجهات المعنية والتعاون مع الجهات الخارجية لضبط العناصر المصرية في الخارج والضالعة في أنشطة تهريب المهاجرين إلى خارج مصر، كما يجري تنسيق بين الجهات الأمنية وأجهزة وزارة الدفاع المختصة وتبادل المعلومات الفورية معها لإحباط وضبط محاولات التسلل عبر المنافذ غير الشرعية بالشواطئ المصرية، كما يجرى إدراج العناصر النشطة فى مجال تهريب الشباب بطرق غير مشروعة على قوائم المنع من السفر للحيلولة دون التقائهم بأعوانهم في الدول الأخرى، وكذا في إدراج العناصر المقيمة بالخارج على قوائم ترقب الوصول، فضلا عن اتخاذ إجراءات استثنائية تجاه العناصر شديدة الخطورة في هذا المجال.

فضلا عن ذالك يجرى حاليا دراسة وإعداد مقترح بتعديل بعض مواد القانون رقم ٥١٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر لتشديد العقوبات على عمليات التسلل عبر المنافذ غير الشرعية وامتدادها إلى أفعال تنظيم هذه العلميات والوساطة والمساهمة والسمسرة فيها، وكذا عمليات الهجرة غير المشروعة التى تبدأ بعض مراحلها داخل البلاد وتنطلق من المنافذ الشرعية إلى دول أخرى لتكتمل من منافذ شرعية بها[٣٢].

ثالثًا: التشريعات والسياسات الأوربية لمواجهة الظاهرة:

١) السياسات الأوربية لمواجهة الظاهرة:

التغيرات والتطورات المتسارعة التي عرفتها ظاهرة الهجرة في أشكالها وديناميتها جعلت الموضوع يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية، ليصير اهتمام العديد من المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، وشكل محور العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين مختلف

الدول. فما من لقاء رسمي ثنائي وغير رسمي إلا وأصبح فيه الموضوع ضمن أولويات الأجندة المطروحة على المسئولين.

الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوربي إلى سن سياسة متشددة بشأن الهجرة إليه من دول الجنوب. هذا التوجه الجديد يسعى إلى تقنين الظاهرة وتنظيمها عبر سياسة هجرة تقوم على تنظيم عملية التجنس والحد من التجمع العائلي ومحاربة الهجرة غير النظامية بالإضافة إلى ما سبق أصبحت الهجرة، رهانا رئيسيا واستراتيجيا في العلاقات بين دول الجنوب والشمال ورقما مهما في المعادلة المتوسطية، إن لم نقل إنها من أكثر الملفات المؤثرة في تدبير مشروع الشراكة الأورومتوسطية الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلم والرفاه الاقتصادي.

ونظرا لصعوبة تدبير هذا الملف المعقد والمتشابك الأطراف سعى الاتحاد الأوربي إلى بلورة سياسة إزاء البلدان المصدرة لتدفقات الهجرة وبلدان العبور، أخذًا بعين الاعتبار أن إيقاف زحف المهاجرين السريين لا يمكن أن يكون خارج إطار إستراتيجية شمولية واضحة ترتكز على الجانب التنموي بما يتوافق مع المعاهدات والمواثيق الدولية، خاصة معاهدة جنيف الخاصة باحترام حقوق المهاجرين وعائلاتهم، وكذا بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم يكن هذا ليكون لولا أن المقاربة الأمنية التي يهدف من خلالها الاتحاد الأوربي مراقبة حدوده والتصدي لظاهرة الهجرة السرية بشكل أحادي وإغلاق الحدود في وجه المهاجرين بدون كفاءات وطالبي اللجوء السياسي أبانت بشكل واضح عن فشلها في معالجة الظاهرة.

وما يبرر الطابع الأمني الذي يطغى على السياسة التي ينهجها الاتحاد الأوربي في مجال تدبير ملف الهجرة هو مصادقته يوم الأربعاء ١٤ يونيو ٢٠٠٨ على قانون يقضي بترحيل كل الأشخاص المقيمين بشكل غير قانوني بدول الاتحاد الأوربي ويقضي هذا القانون على إمكان إبعاد المهاجرين أو احتجازهم لفترة لا تتجاوز ١٨ شهرا ونفيهم ٥ سنوات بعد الإبعاد.

فهل الترحيل سيكون الحل الأنجح لحل المعضلة؟ وهل تشريع وضع المهاجرين يشجع على المزيد من الهجرة؟

وفي الأخير يمكن الجزم بأن الاتحاد الأوربي انطلاقا من القانون الذي صدَّق عليه والقاضي بترحيل الأشخاص المقيمين في الاتحاد بشكل غير قانوني يكون قد اتجه نحو سياسة أكثر تشددا في مجال تدبير الملف وهو ضرب للطابع الكوني لحقوق الإنسان باعتباره يتضمن عددا من البنود لا تتوافق مع التزامات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان وخصوصا الحقوق الأساسية للمهاجرين.

ويبين القانون كذلك أوجه القصور في الرؤية الأوربية في مجال تدبير الهجرة التي يولي من خلالها الأوربيون اهتماما كبيرا لاحتياجات سوق الشغل الأوربي دون التركيز على التنمية والتعاون مع دول الجنوب بالإضافة إلى تركيزه على الجانب الأمني كإنشاء معسكرات لاحتجاز مهاجرين غير شرعيين وبرامج الدعم المالي والتقني لحكومات الدول المغاربية لحراسة الحدود البرية والبحرية ومن المؤكد أن كل هذه المشاريع والقوانين رغم أهميتها لا يمكن أن تكون الحل الأنجح لتدبير ملف الهجرة في غياب استراتيجية شمولية ترتكز على التنمية وتقليص الفوارق بين الشمال والجنوب.

دوريات بحرية أوروبية لمنع الهجرة غير الشرعية:

بدأت خمس من دول الاتحاد الأوربي في تسيير دوريات بحرية لمنع محاولات الهجرة غير الشرعية.

وقد أطلق على تلك العملية البحرية اسم «الإلياذة»، وهي تهدف لمنع العصابات المنظمة من نقل المهاجرين غير الشرعيين في رحلات بالغة الخطورة من شمال إفريقيا وإلى أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط.

وأعرب عن اعتقاده بأن تلك الدوريات تعد خطوة على طريق تشكيل شرطة حدود أوروبية من أجل «إقامة منطقة مشتركة يسودها الأمن والعدالة والحرية».

يذكر أن الاتحاد الأوربي يدرس تأسيس قوات حرس حدود أوروبية لوقف حركة الهجرة غير الشرعية المتزايدة.

كما تجري دراسة خطط لفرض إجراءات رقابة مشددة مع الاستعداد لتوسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوربي بضم عشر دول جديدة، الأمر الذي سيفتح منافذ جديدة لدخول المهاجرين غير الشرعيين.

فرق أمنية أوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

يعتزم الاتحاد الأوربي الكشف عن خطة لإنشاء فرق للتدخل السريع تختص بتطبيق القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية في اجتماع يعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل.

وتأتي الخطة استجابة لطلب أعضاء في الاتحاد بتأسيس فرق من الخبراء للتعامل مع موجات المهاجرين الطامحين للوصول إلى سواحل أوربا.

ومن المنتظر أن تقر المفوضية قائمة من السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية خلال هذا الاجتماع، ومنها نظام جديد لتسجيل دخول وخروج زائري دول الاتحاد الأوربي من غير مواطنيه، وكذلك الحوافز المقدمة لدول الاتحاد لمنع توظيف المهاجرين غير الشرعيين.

اتفق قادة دول الاتحاد الأوربي في القمة المنعقدة في إشبيلية بإسبانيا بشكل غير نهائي على سلسلة قرارات تتعلق بمكافحة الهجرة غير

المشروعة، وتتركز أهمها على تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود، وتبني سياسات مشتركة في التعامل مع الذين يبحثون عن حق اللجوء السياسي للدول الأوربية[٣٣].

وشدَّد القادة الأوربيون في «مشروع» البيان الختامي للقمة على أن الهجرة تعتبر جزءًا أساسيًّا بالنسبة للعلاقات الخارجية الأوربية، لكنهم حذَّروا في الوقت نفسه من العواقب التي قد تعود على الدول التي تفشل في التعاون من أجل الحد من تدفق اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوربي.

وأكَّد وزير الخارجية الإسباني جوزيب بيكيه في مؤتمر صحفي على هامش القمة الأوربية على ضرورة معالجة متكاملة وشاملة ومتوازنة لمشاكل الهجرة في علاقات الاتحاد الأوربي مع الدول الأخرى المعنية.

٢) التشريعات الأوربية والعربية ومشروعاتها لمواجهة الظاهرة:

أ- التشريع الإيطالي:

من أهم التشريعات الأوربية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التشريع الإيطالى، وقد أعلنت الحكومة الإيطالية حالة الطوارئ لمواجهة ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين على البلاد، مشيرة إلى أنها تتطلب عملًا فوريًا منسقا على مستوى كل حكومات الاتحاد الأوربي.

وطالب بيان أصدره مجلس الوزراء الإيطالي في ختام اجتماعاته الدول الأوربية بتبني استراتيجية مشتركة وفعالة لمواجهة الدول التي يتدفق منها اللاجئون غير الشرعيين.

وأكد البيان أن إعلان حال الطوارئ يعطي السلطات المحلية بالبلاد -لاسيما مديريات الشرطة- صلاحيات إضافية تتيح لها التعامل بشكل أفضل مع الأزمات.

كان مجلس النواب الإيطالي قد بدأ في دراسة مشروع قانون حول الهجرة يطالب بتشديد العقوبات على المهاجرين غير الشرعيين والمهربين. كما ستكون مسألة مكافحة الهجرة غير المشروعة موضوع اجتماع وزراء داخلية دول الاتحاد الأوربي بمدينة روما، وتعدّ إيطاليا من أكثر الدول الأوربية تعرضا لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومؤخرًا وافق مجلس الشيوخ الإيطالى عام ٢٠٠٨ على اقتراح وزارة الداخلية الإيطالية استحداث نص تشريعى جديد يعاقب المهاجرين الذين يدخلون الأراضى الإيطالية بطرق غير شرعية بالحبس من (٦) شهور إلى (٤) سنوات مع منح المحكمة القضائية سلطة زيادة العقوبة فى حالة تكرار دخول البلاد بالطريقة نفسها، كما وافق المجلس على تسهيل الإجراءات المقررة بشأن إبعاد المهاجرين غير الشرعيين وتحديد مدة احتجازهم من شهرين إلى (١٨) شهرًا، وحبس الأشخاص الذين

يؤجرون شققًا للمهاجرين غير الشرعيين من (٦) شهور إلى (٣) سنوات[٣٤].

وتعد إيطاليا مقصدًا للمصريين الذين يهاجرون عبر البحر بطرق غير شرعية بالاتفاق مع مهربين وسماسرة بعضهم يموت غرقًا وبعضهم يقبض عليه فور بلوغه الشواطئ وقليلون ينجحون فى دخول البلاد والعمل بها.

ب- التشريع الهولندي:

تتجه الأحزاب الثلاثة المشاركة في الحكومة الهولندية الجديدة: الديمقراطي المسيحي والليبرالي ولائحة بيم فورتاون، إلى الاتفاق على مشروع قانون جديد يخوّل أجهزة الشرطة حقّ إعادة ما يقارب مائة ألف شخص يقيمون في هولندا بطريقة غير شرعية، بينهم حوالي ٥٠ ألف مسلم، إلى بلدانهم الأصلية.

أعلن «مات هربن» زعيم لائحة بيم فورتاون، الشريك الثاني في الائتلاف الحكومي اليميني، الذي يستعد لتسلم الحكم الشهر المقبل من حكومة يسار الوسط التي كان يقودها حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي - وحسب تصريح الزعيم اليميني المتشدد، فإن «الإقامة بشكل غير شرعي» في هولندا ستصبح بعد اعتماد البرلمان الهولندي لمشروع القانون الجديد «جريمة يعاقب عليها القانون»، وهو ما لم يكن معمولا به من قبل، حيث لا يتعرض المقيم بشكل غير قانوني في هولندا إلى أي متابعات قضائية، ويكتفى في حال إلقاء القبض عليه بترحيله خارج حدود البلاد.

وتسعى الحكومة اليمينية الجديدة في هولندا إلى التركيز في بداية فترة حكمها الذي سيدوم أربع سنوات، على تنفيذ وعودها الكثيرة التي أعطتها للناخبين إبان الحملة الانتخابية، التي أكدت فيها على أن مقاومة الهجرة السرّية والحد من عدد اللاجئين والمقيمين غير الشرعيين ستكون في مقدمة أولوياتها.

وبدأ المتحدثون باسم الأحزاب الثلاثة المكونة للائتلاف في الحكومة الجديدة، بالحديث عن مشاريع قوانين جديدة سيجري تطبيقها قريبا بعد مصادقة البرلمان عليها، وتقضي في مجملها بتشديد إجراءات اللجوء السياسي، وتعقيد إجراءات التجمّع العائلي من خلال رفع السن المسموح بها في الزوج أو الزوجة المرغوب في استقدامها من خارج البلاد من سن ١٨ إلى ٢١ سنة، وكذلك تخفيض سن الأبناء المسموح باستقدامهم من بلدانهم الأصلية إلى ذويهم المقيمين في هولندا، من ١٨ إلى ٢١ سنة.

وقد عارض «ديت مان» رئيس اتحاد المزارعين الهولنديين بشدة مشروع القانون الجديد الذي يمنح صلاحيات للشرطة لترحيل المقيمين غير الشرعيين، وقال: «إن

هذا القانون سيُلحق أضرارا بالغة بمصالح المزارعين الذين يعتمدون على المقيمين غير الشرعيين في مواسم جني المحاصيل»[٣٥].

يذكر أن المسلمين في هولندا يشكلون نسبة ٦٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ١٦ مليونا، ولهم سبعة مقاعد في مجلس النواب الهولندي من أصل ١٥٠ مقعدا، وهو رقم قياسي لم تدركه أي من الأقليات المسلمة الأخرى المقيمة في أوربا.

ج- مشروع التشريع التونسي:

ينتظر أن يصادق مجلس النواب التونسي (البرلمان) على مشروع قانون جديد خاص بجوازات السفر، يهدف إلى محاربة ظاهرة الهجرة السرية أو ما يعرف باللهجة المحلية باسم «الحرقان».

وكانت قمة «الحوار ٥ + ٥» بين الدول المغاربية والدول الأوربية التي عقدت في تونس قد ركزت على ضرورة محاربة هذه الظاهرة بكل السبل.

ويقر المشروع الجديد نظاما رادعا لكل الأشخاص المساهمين والمستفيدين من تنامي ظاهرة الهجرة السرية التي أصبحت تشكل مصدر قلق للحكومة التونسية والدول الأوربية المجاورة.

ووفقا لمصادر حكومية فإن المشروع الجديد يحاول سد الثغرات الموجودة في النصوص القانونية الحالية التي ترجع إلى عام ١٩٧٥. كما تضمن المشروع تعديلا لبعض فصول القانون بغرض ملاءمته مع تطور التقنيات المعتمدة في إعداد الجوازات، ومع بقية التشريعات ذات العلاقة. ووفقا لما ذكرته وكالة قدس برس للأنباء فإن المشروع الجديد يقترح توسيع مجال الأفعال التي تعتبر جريمة هجرة سرية والأشخاص الذين يمكن اعتبارهم متهمين بارتكاب تلك الجريمة، إضافة إلى تشديد العقوبة.

ويعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية، أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات الهجرة، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حدّ ذاتها، أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات تنظيم هجرة سرية.

ويحدد مشروع القانون طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة السرية: أولاهما طائفة الأشخاص الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة، وهم الأشخاص الذين يقومون بالأفعال الأساسية التي تشكل جريمة

الهجرة السرية؛ أي الذين يقومون بالتهريب. أما ثانية تلك الطوائف فهي طائفة المشاركين، وهم الأشخاص الذين يساهمون في وقوع الجريمة، بمساعدة قد تكون سابقة للجريمة الأصلية أو مزامنة معها أو لاحقة لها، سواء بالفكرة (أي الإرشاد)، أو التحضير، أو التخطيط، أو الإعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ. ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة السرية، حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام المشروع «الإجرامي».

ويقترح المشروع معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة السرية بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٣ أشهر و٢٠ عاما، وبغرامات مالية تصل إلى نحو ١٠٠ ألف دينار تونسي (الدولار يعادل ١.٢ دينار). كما يعطي المشروع المحكمة حق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة «الحرقان».

وفي المقابل يعفي المشروع الجديد بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات هجرة سرية من أي شكل من العقاب، بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطة بوجود «المخطط الإجرامي»، أو مدها بمعلومات تساهم في إحباط المخطط والقبض على منفذيه.

واستند المشرع في إعداد هذا القانون على حقيقة أن تونس شهدت خلال السنوات الأخيرة موجات من عمليات التهريب والعبور غير الشرعي إلى بلدان جنوب أوربا؛ وهو ما أدى إلى عدد من الوفيات في صفوف الشباب التونسي والأجنبي، بسبب ظروف التنقل غير الآمنة.

يُذكر أن الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة العمالية الوحيدة بالبلاد) والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أجمعا على رفض الحلول الأمنية لمحاربة ظاهرة الهجرة. وطالبت المنظمات النقابية والحقوقية باعتماد رؤية اجتماعية واقتصادية جديدة، تحدّ من انتشار البطالة والفقر، وهي الأسباب الحقيقية للهجرة غير المشروعة.

ويرى المراقبون المهتمون بالشأن التونسي أن تشديد العقوبات في القانون الجديد يفهم منها حرص الحكومة التونسية على الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة، لكن منظمات حقوقية تونسية ونواب المعارضة بالبرلمان اعتبروا أن هذا القانون جاء استجابة لرغبة الدول الأوربية في محاربة الهجرة، كما اعتبروه قانونا يزيد من ضرب الحريات الفردية، وحرية التنقل أساسا[٣٦].

وقد تناولت قمة الحوار ٥ + ٥ بين الدول المغاربية والدول الأوربية التي عقدت في تونس ضرورة محاربة هذه الظاهرة بكل

السبل. ويلقى مئات الأفارقة حتفهم سنويا خلال محاولتهم الهجرة عبر البحر المتوسط إلى الدول الأوربية، وتنظم عمليات الهجرة هذه عصابات في دول المغرب العربي مقابل مبلغ معين من المال، وقد لقي ٢٠٠ مهاجر أفريقي مصرعهم على السواحل التونسية بعد غرق القارب الذي كان من المفترض أن يقلهم بشكل غير شرعي إلى إيطاليا.

د- مشروع القانون الليبي:

يُجرى حاليًا إعداد مشروع قانون مواجهة الهجرة غير الشرعية من قبل الجماهيرية العربية الليبية فى ضوء تعديلات قانون العقوبات الليبى، ومدى استجابة هذا المشروع للحريات وحقوق الإنسان فى ليبيا لضمان حماية حقوق المهاجرين فى العمل وتقديم المساعدات الفنية وتداعياتها من تأهيل وتدريب[٣٧].

التشريع المصري والهجرة غير الشرعية

سنتناول في هذا الفصل المنظومة التشريعية المصرية للهجرة، وموقف مصر من اتفاقية إعادة التوطين، الأسباب والمعوقات القانونية لتنامي الظاهرة، والرؤية التشريعية العقابية لظاهرة الهجرة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأسباب القانونية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تتناول الدراسة فى هذا المحور المنظومة التشريعية المصرية بشأن الهجرة ببيان أهم ملامح البينية التشريعية المصرية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية، وبيان مدى كفاءة وكفاية الجهود التشريعية فى مواجهتها بهدف الوصول إلى محاولة الوقوف على الأسباب القانونية التى تساعد على تناميها، والتعرف على المعوقات التشريعية والتنظيمية التى تحول دون فاعلية المواجهة.

وفيما يلي عرض لأهم ملامح المنظومة التشريعية المصرية المنظمة للهجرة:

١) المنظومة التشريعية المصرية للهجرة:

تمتلك مصر بنية تشريعية يتم بمقتضاها العمل حاليا لمحاصرة المشكلة، كما تبذل مصر جهودا كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وتتابع كل جهد يبذل في هذا الإطار.

وتتمثل البنية التشريعية المصرية القائمة بالفعل والتي تصلح إلى حد ما في مواجهة هذه الظاهرة فيما يلي:

١- أوردت المادة الثانية من قانون العقوبات أحوال الامتداد الإقليمي لقانون العقوبات وسريانه على من يرتكب ولو في الخارج الأفعال التي تجعله فاعلا أو شريكًا

في جريمة وقعت كلها أو بعضها في مصر، وعلى من يرتكب في الخارج الجنايات المخلة بأمن الدولة والمنصوص عليها بالبابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وجنايات التزوير وتقليد العملة المنصوص عليها بالمادتين ٢٠٢ و ٢٠٦ من قانون العقوبات، وذلك سواء كان المتهم مصريا أو أجنبيا، وسواء وقعت الجريمة في مصر أو خارج مصر.

٢- أوردت كل من المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات الأحوال التي بمقتضاها يتم محاكمة المصري الذي يرتكب في الخارج جريمة ما لم يكن قد تم الحكم عليه بحكم قضائي باتّ تم تنفيذه إذا عاد إلى البلاد وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه.

٣- أوردت التعليمات العامة الخاصة بالنيابة العامة فصلا عن إحكام التعاون الدولي لتسهيل كافة ما يقتضيه التعاون الدولي من إجراءات في مكافحة الجريمة، وضمان عدم إفلات المجرم بجريمته.

٤- تضمن قانون العقوبات عدة نصوص لتجريم الطرق والوسائل التي تتم بها الهجرة غير المشروعة وتجارة البشر.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بتوفير السلامة والسرعة فيما يتعلق بإجراءات التعاون الدولي في مواجهة مثل هذه الجريمة، وتحقيق الضمانات المقررة للإفراد في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته المنصوص عليها بالمواثيق الدولية - فإن مصر حرصت على تضمين مشروع قانون الإجراءات الجنائية فصلا مستقلاً تناول التعاون الدولي في القضايا الجنائية بكافة جوانبها ومراحلها محددا السلطات المختصة المنوط بها إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه، وعرض الأمر على السلطات القضائية المعنية للنظر في هذه القرارات، ومدى التزامها بالشروط والضمانات القانونية المعنية بتطبيقها.

ولكن في ظل المستجدات الجديدة بعد إقرار الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتوقيع مصر عليها (باليرمو ٢٠٠٠)، بات من المتعين قيام مصر بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة، ولاسيما في إطار الأفعال المتعين تجريمها، ومنها الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين.

ومن أهم التشريعات المصرية الخاصة بهجرة العاملين المصريين ما يلي[٣٨]:

١- القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة ورعاية المصريين في الخارج.

٢- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بتنظيم هجرة العاملين المصريين إلى الخارج.

٣- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، ولائحته التنفيذية الصادرة برقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٣.

٤- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٨١ بتحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج.

٥- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنه ٢٠٠٤ بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٦- قرار وزير العمل رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة المنظمة لمزاولة عمليات إلحاق المصريين بالعمل في الخارج والداخل.

٢) موقف مصر من اتفاقات إعادة التوطين:

هناك التزام قانوني على كافة الدول وفقا لقواعد القانون الدولي والوطني بإعادة توطين مواطنيها هذا فضلا عن أن مصر وفقا للمادتين ٦٨، ٦٩ من اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية التى دخلت حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٤ عليها التزام بالتفاوض مع أي دولة من دول الاتحاد الأوربي - تتقدم بمشروع الاتفاقية إعادة توطين - لإبرام اتفاقات إعادة توطين، وفي هذا السياق فإن السياسة الأوربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية **تقوم على محورين أساسيين وهما:**

١- تشديد الإجراءات الأمنية على حدودها لمنع اختراقها من جانب المهاجرين غير الشرعيين.

٢- إبرام اتفاقيات إعادة توطين مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وفي هذا الصدد تقدمت عدة دول أوربية بمشروعات لإبرام اتفاقات إعادة التوطين في مصر، من بينها إيطاليا التى تطرح منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي التوصل إلى اتفاق ثنائي مع مصر بشأن إعادة التوطين وقد وضعت مصر عدة خطوط عامة للموقف المصري إزاء اتفاقيات إعادة التوطين تتمثل في الآتي:

أن يقابل أي اتفاقية لإعادة التوطين مع أي دولة إبرام اتفاقية للعمالة، تضمن للمهاجرين المصريين النفاذ الشرعي إلى أرضى هذه الدولة.

قصر قبول من تتم إعادة توطينهم على المواطنين المصريين فقط.

أن يتم التفاوض مع الدولة الراغبة في إبرام اتفاقات إعادة التوطين على أن تقوم بتوفيق أوضاع المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، إذا ما توافر لهؤلاء فرصة عمل ومعرفة بلغة وعادات واحترام قوانين هذا البلد.

وفى ضوء ذالك تم توقيع اتفاق ثنائي في مجال الهجرة العاملة بين مصر وإيطاليا بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٥ وقد أمن هذا الاتفاق لمصر حصة سنوية في سوق العمل الإيطالي تبلغ

٧٠٠٠ تأشيرة عمل دائم وموسمية ستكون فقط مخصصة للعمالة المصرية القادمة من مصر، والمصريين المقيمين بشكل قانوني في إيطاليا ويرغبون في تغيير وظائفهم، ويقوم الجانب الإيطالي بتحديد المواصفات والمؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف وتأهيل وتدريب العاملة التى تحتاج إلى ذلك، كما قام الجانب الإيطالي بتوفيق أوضاع آلاف المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في إيطاليا عام ٢٠٠٦، وعقب إبرام اتفاقية العمالة مع إيطاليا، عقدت العديد من جولات التفاوض حول اتفاقية إعادة التوطين التى وقعت في ٩ يناير ٢٠٠٧، وتضمنت إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها، مع تحمل الجانب الإيطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين، واعتبرت هذه الاتفاقية نموذجا لإعادة التوطين مع سائر دول الاتحاد الأوربي إذا رغبت في عقد اتفاقات[٣٩].

٣) الأسباب والمعوقات القانونية لتنامي الظاهرة:

وفى ضوء استعراض أهم ملامح المنظومة التشريعية المصرية بشأن الظاهرة يمكن استخلاص أهم الأسباب والمعوقات، وتتمثل هذه الأسباب والمعوقات فيما يلي:

١- ضعف عقوبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة، واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة بنص المواد ٢١٦ و٢١٧ و ٢١٨ من قانون العقوبات.

٢- ضعف عقوبة مغادرة الأراضي المصرية من غير المنافذ الشرعية بنص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر، وهي الحبس مدة لا تزيد على ٣ شهور وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو إحدى العقوبتين.

٣- أفعال الوسطاء في تسفير المواطن للخارج لا تخضع لتجريم رادع، وتندرج تحت مفهوم مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص، أو تسفير بدون ترخيص وهي جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفي للردع.

٤- تعامل النيابة مع الشباب المرحلين من الخارج - في كثير من الحالات - على أنهم ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دول أجنبية حيال تسللهم إليها بطرق غير مشروعة.

٥- تعتبر الهجرة غير الشرعية تجسيد للصورة المثلي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث تمثل خرقا لقوانين الدولة المقصود الدخول إليها إلى جانب أن من يقوم بالتخطيط لذلك والتنفيذ تشكيلات عصابية منظمة، ومن ناحية أخرى غالبا ما يكون راغبو الهجرة من دولة وبعض المهربين لهم من دولة أخرى إلى جانب إن

هنـــاك دولًا مقـــصودة بـــالهجرة ودولًا أخرى تمثـل دول ترانزيـت، وكـل ذلـك يجسد الجريمة عبر الوطنية التـي لا تزيـد عقوبتها على الحبس ثلاثة شـهور يـصبح بعـدها هـؤلاء المهربـون للـشباب وهـم إفراد العصابات الدولية من المليـونيرات الأغنياء، ثم يهربون إلى أي دولـة أخـرى بعد جمع الأموال الهائلة من هذه الجريمة.

٦- عدم تقنين تسفير العمالة، وعدم تـصديق عقد العمـل مـن وزارة القـوى العاملـة يزيـد مـن مـشكلة تـسفير العمالـة عـبر قنوات غير شرعية، فهذه الظاهرة لها آثار سلبية على شركات توظيف العمالة.

٧- قلة عدد المكاتب القانونية التـى وصـلت إلى (٣٢٥) مكتبًا لتسفير العمالة للخارج مقارنة بعـدد المكاتـب غـير القانونيـة فى السوق التـي تقـوم بتـسفير العمالـة عـن طريق الوسطاء وسماسرة آخرين يتبعـون طـرق غـير شرعيـة فى تـسفير الـراغبين للعمل بالخارج.

٨- عدم تفعيل قانون العمل رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بـرقم (١٣٥) لـسنة ٢٠٠٣ الـذى يـنص عـلى عدم التعامـل إلا مـع الجهـات الـشرعية المرخص لها بمزاولة النشاط لأن العامـل الذى يسافر إلى أي دولة عربية يسافر من أجل العمل وليس من أجل الإقامة.

ثانيًا: الرؤية التشريعية والعقابية المقترحة:

ويتناول هذا المحور إلقـاء الـضوء حـول الرؤية التشريعية والعقابية المقترحة من خلال التطرق بالإشارة أولًا إلى أهـم بنـود مـشروع القانون المصرى وتوجهات سياساته، ثم ثانيًا لأهم الملامح التـشريعية والعقابيـة المقترحـة محل الدراسة الراهنة.

١- مشروع القانون المصري وتوجهات سياساته:

أعلـن مـساعد وزيـر الخارجيـة لـشئون مجلسي الشعب والشورى أن وزارة الخارجيـة أحالت إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب مـشروعا لقـانون جديـد يجـرم الهجـرة غـير الشرعية سواء للقائمين بها أم المشاركين فيها، جاء ذلك خلال ندوة التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بمحافظة الشرقية.

وقـد نجحـت وزارة الخارجيـة فى عقـد العديد من الاتفاقيـات مـع الـدول الأوربيـة خاصة إيطاليا واليونان لتـوفير فـرص عمـل للمصريين هنـاك ومـن خلالهـا تـم تـوفير ٨ آلاف فرصـة عمـل فى ٢٠٠٧ إضـافة إلى ٧ آلاف فرصة عمل فى ٢٠٠٦.

على الرغم من أن الهجرة وإن كانت تمثـل موردا هاما لاقتصاديات الدول النامية إلا إنها تمثل فى الوقـت نفـسه إهـدارا لتلـك المـوارد خاصة أن قرية مصرية واحدة تكلفت مليـون جنيه لهجرة ٣٥ شخصا من شبابها فى ٢٠٠٧.

وأكدت إحدى الدراسات أن ٨٦٪ من إجمالي المهاجرين إلى أوربا يأتون من منطقة الشرق الأوسط ودول أفريقيا وأسيا وأن حجم عائدات الهجرة للدول النامية عام ٢٠٠٦ بلغت ٢٣٢ مليار دولار.

وتتجه كل التشريعات بكافة الدول الأوربية إلى الحد من الهجرة والتوقف عن توفيق أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وتقليل حجم الجاليات الأجنبية هناك وذلك نتيجة لتغير البيئة الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر والتخوف الدائم من كل ما هو دخيل على المجتمع الأوربي.

وقد تم ترحيل ١٨٠٩ مصريين من إيطاليا وحدها حاولوا دخولها بطرق غير شرعية منذ مارس ٢٠٠٧ حتى الآن، وهناك ضغوط متبادلة بين مصر والدول الأوربية التى تطالب دائما بتشديد الإجراءات وإصدار تشريعات صارمة داخليا للحد من الهجرة غير الشرعية.

وتعمل مصر على التنسيق الدائم مع تلك الدول للحفاظ على كرامة المصريين عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية لإتاحة فرص عمل مقننة فى هذه الدول إضافة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة الأوربية إلى مصر لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة التى تعد سببا رئيسيا للهجرات غير الشرعية.

وقد أصدر وزير الخارجية أحمد فى ١٢ / ١١ / ٢٠٠٧ - تعليمات للقطاع القنصلي بالوزارة، بمخاطبة البعثات الدبلوماسية المصرية فى الدول المطلة على حوض البحر المتوسط، بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح وشئون المصريين بالخارج وتفقد أحوالهم واتخاذ ما يلزم لرعايتهم فى ضوء تزايد محاولات الهجرة غير الشرعية وآخرها ما شهدته سواحل إيطاليا واليونان وسوريا، وقيام بعثاتنا الدبلوماسية فى هذه الدول بإدارة الحوادث التي وقعت بها وما اقتضته متطلبات توفير الرعاية لشبابنا المتورطين فى محاولة الهجرة غير الشرعية[٤٠].

وتم مخاطبة البعثات الدبلوماسية المصرية فى الدول المطلة على حوض البحر المتوسط لتأكيد ضرورة وأهمية مراعاة مجموعة من التعليمات الدائمة فى هذا الخصوص.

وتتضمن هذه التعليمات بمجرد علم البعثة بوجود محاولة لهجرة غير شرعية فى المياه الإقليمية للدول المعتمدين لديها أو عملية إنقاذ لأحد قوارب الهجرة غير الشرعية، فإنه يتم تشكيل مجموعة عمل من أعضاء البعثة لإدارة الأزمة واتخاذ الإجراءات الفورية للتعامل معها.

وكذلك ضرورة الحرص على توفير كافة سبل الاتصالات بالسلطات المحلية المعنية مثل البحث والإنقاذ والسلامة البحرية

والداخلية والصحة والعدل وتحديد شخصيات المسئولين فيها الذين يمكن الاتصال بهم للتدخل وتقديم العون اللازم.

وأيضا الحرص على إبلاغ وزارة الخارجية فور الإخطار بوقوع أي حادثة تتعلق بالهجرة غير المشروعة بشكل واضح ومحدد يمكن للوزارة من خلاله نقل ما ورد فيه من معلومات للأجهزة المصرية المعنية وهى الدفاع والداخلية ومراكز البحث والإنقاذ وهيئة السلامة البحرية وغيرها وبحث الانتقال إلى قرب موقع الحدث فى غرفة عمليات تتولى التعامل مع السلطات المحلية.

وتشمل التعليمات أيضا أن توافى البعثة أولا بأول بما يتوافر لها من معلومات حتى يتسنى سرعة اتخاذ القرار وهذه التعليمات تتضمن أهمية الإعلان عن غرفة العمليات أو ضابط الاتصال فى موقع الحدث ومختلف وسائل الاتصال به وموافاة وزارة الخارجية بذلك أولا بأول، وفى حالة إذاعة الواقعة أو الحدث المتعلق بالهجرة غير الشرعية من وسائل الإعلام المحلية تقوم البعثة بالتنسيق مع الوزارة بإصدار بيانات صحفية تتناول واقع الأمر وحقائقه بشكل يقطع الطريق على تنامي وتضارب شائعات أو المبالغة فى حجم الحدث.

وبعد اتضاح حجم الحدث يتم الاتصال بالوزارة لعرض تصورات حقيقية ومتماسكة عن إمكانية تطوره فى إطار تقدير موضوعي للحدث وآثاره وكذا رصد الاحتياجات المالية للبعثة من جانب الوزارة حتى يتسنى القيام بإدارة فاعلة للحدث والحرص على الالتقاء بمواطنينا بشكل مباشر والاطمئنان عليهم وتقديم أقصى ما يمكن من رعاية تسهم فى طمأنتهم ودفعهم لمزيد من التعاون فيما يقدمونه من معلومات تسهم فى الكشف عن تفاصيل الحادث.

ومن المهم توظيف إمكانات الجاليات المصرية فى الدولة المعتمدين لديها فى إدارتهم للحدث وتوفير الدعم اللازم منها لاستيعاب احتياجات البعثة ومواطنينا وأهمية التنسيق الكامل مع الوزارة فى استطلاع رأى الجهات المصرية المعنية فيما يتعلق بالمسائل الفنية خاصة ترحيل المصريين أو شحن جثثهم أو استصدار مستنداتهم وغيرها من المسائل الإدارية والفنية.

٢- ملامح السياسة التشريعية والعقابية المقترحة:

ومن أهم هذه الملامح ما يلى:

تشديد العقوبات الموقعة على المهاجرين غير الشرعيين وعلى عصابات التهريب التي تعمل في هذا المجال.

التوسع في تجريم كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدونهم أو

مالكي الأماكن التي تؤويهم وعدهم نص القانون فيمن «كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية، أو الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات الهجرة، سواء بإرشاد من يرغبون في الهجرة أو تسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها، أو الأشخاص الذين تخلفوا عمدا عن إعلام السلطات المختصة بما لديهم من معلومات عن عمليات تنظيم هجرة سرية».

وحدد القانون تمييزًا تشريعيًا بين طائفتين من الأشخاص المتورطين في جرائم الهجرة السرية: الأولى طائفة الأشخاص الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة، وهم الأشخاص الذين يقومون «بالأفعال الأساسية التي تشكل جريمة الهجرة السرية، أي الذين يقومون بالتهريب».

والثانية تمثلت في المشاركين، وهم الأشخاص الذين يساهمون في وقوع الجريمة، بمساعدة قد تكون سابقة للجريمة الأصلية أو متزامنة معها أو لاحقة لها، سواء بالفكرة (أي الإرشاد)، أو التحضير، أو التخطيط، أو الإعداد المادي في مختلف مراحل التنفيذ. ولا يستثنى من الاتهام أي شخص له علاقة بجريمة الهجرة السرية، حتى في حالة عدول الشخص عن إتمام عملية الهجرة نفسها التي اعتبرها «مشروعا إجراميا».

تشديد القانون للعقوبات على الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة السرية بالسجن، وتغليظ العقوبة بغرامات مالية كبيرة.

إعطاء صلاحيات قانونية للمحكمة كحق وضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية.

التأكيد على إعفاء القانون بعض الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات هجرة سرية من أي شكل من العقاب، بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطة بوجود «المخطط الإجرامي»، أو مدها بمعلومات تساهم في إحباط المخطط والقبض على منفذيه.

تحديد مفهوم قانونى للهجرة غير القانونية وأنماطها المختلفة وكذا المفهوم القانونى للمهاجر غير القانونى وحالات تطبيقاته فى ضوء المعايير الدولية والمحلية.

المواجهة المستقبلية الشاملة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

بعد أن وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المكمل لها، أصبحت ملزمة بوضع تشريعات خاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالتالي للهجرة غير الشرعية، حيث تكمن مخاطر عمليات الهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة للمهاجرين **في عدد محاور منها:**

١- يترتب على الهجرة غير الشرعية آثار أمنية، وسياسية، واقتصادية خاصة للدول المستقبلة للمهاجرين فزيادة أعداد الأجانب بهذه الدول تؤدى إلى زعزعة الاستقرار بها، وقد تؤدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف بسبب ضغوط الحياة اليومية.

٢- وعلى الجانب السياسي قد تستغل بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة مشكلة المهاجرين غير الشرعيين أداة إلى السلطة كما حدث في هولندا وفرنسا أثناء انتخابات الرئاسة.

٣- وعلى الجانب الاقتصادي ينظر إلى المهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلة لهم على أنهم مستغلون لثوراتها وللوظائف الشاغرة بها مما يسبب انتشار البطالة بها.

٤- تؤثر الهجرة غير الشرعية على المهاجرين أنفسهم؛ فقد يقع معظمهم فريسة للاستغلال والابتزاز من جانب عصابات التهريب وتورطهم في عمليات غير مشروعة كالمخدرات وتجارة الأعضاء البشرية مقابل مبالغ زهيدة، أو مقابل حمايتهم من السلطات، حيث يتعرضون لإجراءات بوليسية من آن لآخر، والنظر إليهم على أنهم مجرمون يقعون تحت طائلة العقاب وهو ما يحرمهم أيضا من حقوقهم الأساسية، فضلا عن حرمانهم فى حالة إيجاد فرصة عمل من أحكام الضمان الاجتماعي أو توفير الرعاية الصحية والتعليمية لهم ولأبنائهم.

إن مواجهة هذا الخطر تحتاج إلى استراتيجية تتجه إلى الأطراف الثلاثة المتسببة في الظاهرة وهم «السماسرة – الشباب – تأمين حدود الدولة»، يأتي في مقدمة طرق المواجهة:

١- تطبيق القانون وتغليظ وتشديد العقوبات على أولئك الأفراد القائمين على تنظيم عمليات الهجرة.

٢- توحيد تجريم هذه الأفعال في كل الدول المرتبطة بها، أي في الدول المصدرة والدول المستقبلة ودول المعبر وذلك عبر القانون الدولي.

٣- تأمين حدود الدولة تأمينا جيدًا باستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة.

٤- الاستفادة من شبكات المعلومات في الكشف عن أبعاد الجريمة المنظمة وعن الأفراد الذين يسعون إلى الهجرة.

ولهذا فلابد من البدء بالإصلاح والتنمية كما أكد تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنه ٢٠٠٧ أهمية وضرورة رأس المال البشرى والعمل من أجل تهيئة الظروف المجتمعية التى تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

أشار التقرير إلى ثلاثة مجالات لإصلاح السياسات العامة بالنسبة للجيل الجديد وهى:

١- إتاحة الفرص للحصول على الخدمات التعليمية والصحية وتحسين نوعيتها.

٢- تطوير قدرات الشباب لمساعدتهم على الدخول في سوق العمل.

٣- إعطاء الشباب الفرصة للتعبير عن الرأي والمشاركة في إنجاز القرارات وإيجاد بدائل للفشل.

ويتطلب هذا الأمر استراتيجية متكاملة تحتاج لتعاون مختلف الجهود من مؤسسات الدولة الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني **من أجل تحقيق هدفين أساسيين:**

فتح فرص ومجالات جديدة للعمل تسمح بتوفير الحد الأدنى لمستوى معيشي مناسب الأمر الذى يعتبر من أكبر التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى.

نشر وعى تثقيفي يتناول مختلف جوانب الحياة ويعمل من أجل تغيير المفاهيم والاتجاهات.

وهكذا تسعى الاستراتجية المقترحة إلى عدد من الأهداف وتستخدم آليات متنوعة وهى كالآتي:

تحسين قدرات الفرد ومهاراته.

- تحسين مستوى مدخلات العملية التعليمية.
- رفع مستوى كفاءة الفرد التعليمية والتثقيفية.

مساعدة الشباب على اكتساب مهارات حديثة تتناسب مع احتياجات العصر ومتطلباته.

تنظيم دورات تدريبية مكثفة في مجال الثقافة والمعرفة العامة.

دورات تدريبية وبرامج تعليمية تساعد على تحسين كفاءة الشباب ولرفع المستوى العام.

دورات تدريبية مكثفة لبرامج اللغات والكمبيوتر.

- محاولة توفير هذه البرامج ونشرها في كافة أنحاء المجتمع المصري ريفه وحضره، تحتاج هذه الإستراتيجية لتعاون عدد من الجهات المعنية **لتحقيق هذه الأهداف:**

متمثلة فى المؤسسة التعليمية الرسمية وزارة التربية والتعليم والمدارس التابعة لها

خاصة في القرى والنجوع، وتمثلها في المؤسسات الثقافية وزارة الثقافة وكافة الهيئات الثقافية المعنية بأمر الثقافة.

وزارة الشباب من خلال مراكز الشباب بعد تفعيل دورها ورفع مستواها؛ إذ إنها تستطيع القيام بدور تثقيفي لنشر برامج توعية وتثقيف الشباب وأسرهم بمخاطر الإقدام على السفر بالطرق غير الشرعية.

جمعيات المجتمع المدني حيث تستطيع تثقيف الشباب وتكوين ثقافة إيجابية مضادة لثقافة عدم الانتماء والهروب من الواقع وتستطيع هذه المجتمعات بآلياتها غير التقليدية ومن خلال الأنشطة التطوعية الوصول إلى أعماق المجتمع والمساهمة في التوعية والتثقيف.

إن نشر ثقافة مضادة لثقافة التطلع إلى الهجرة من أجل تحقيق تطلعات مادية أصبح يمثل ضرورة ومطلبا أساسيا لحماية أبناء هذا الوطن إلى جانب تنمية بشرية واقتصادية، يجب أن تتجه هذه الثقافة نحو تغيير الاتجاه ورفض فكرة بناء المستقبل بأساليب غير مشروعة تنبثق هذه الثقافة من استراتيجية متكاملة وتتجه نحو مخاطبة الفكر والقيم إلى جانب بناء القدرة على العمل فهى ثقافة فكر ومنهج عمل[٤١].

وفيما يلى نستعرض أهم أبعاد المواجهة المستقبلية الشاملة لظاهرة الهجرة غير الشرعية كمرحلة من مراحل الاتجار بالبشر وذلك على المستويات التالية:

أولاً: المستوى القانوني والتشريعي (محليًا):

١- إعادة النظر فى مراجعة البنية التشريعية فى مجال مكافحة الظاهرة وطرق تنفيذها فى ضوء المعايير الدولية التى تتطلبها أحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها ذات الصلة والمشار إليه آنفًا، بما يضمن كفاية الإلزام بالمتطلبات وكفالة الإنفاذ لتطبيقها.

٢- إعداد تشريع موحد لتجريم كافة أنماط هذه الظاهرة وما يطرأ عليها من أشكال مستحدثة، وتشديد العقوبة على منفذيها والقائمين بها والوسطاء، وكذلك حماية ضحاياها من الشباب والأطفال والنساء ومن فى حكمهم، وتوفير الرعاية الشاملة للضحايا مع تأهيلهم وإعادة إدماجهم فى المجتمع، فى ضوء الاستفادة بالتجارب التشريعية العربية فى مكافحة الظاهرة «مشروعات قوانين تونس، والجماهيرية العربية الليبية».

ثانيًا: المستوى القانوني والتشريعي (دوليًا):

١- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف

الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

٢- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الاتحاد الأوربي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوربية. وفي هذا الإطار فإنه ينبغي على وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر توقيع اتفاقيات مع الدول الأوربية لتنظيم الهجرة الشرعية بعيدًا عن السماسرة.

ثالثًا: على المستوى التنفيذي والتنظيمي:

١- زيادة عدد المكاتب القانونية لتسفير العمالة بالخرج فى مقابل مواجهة المكاتب غير القانونية التى تقوم بتسفير الراغبين للعمل بالخارج بطرق غير شرعية (مافيا التسفير).

٢- تفعيل قانون العمل الجديد رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية [٤٢]، الذى ينص على عدم التعامل إلا مع الجهات القانونية المرخص لها مزاولة نشاط تسفير العمالة المصرية للخارج.

٣- العمل على عدم إصدار أذونات عمل بالخارج إلا لمن يحمل عقد فرصة عمل صادرة من وزارة القوى العاملة أو من إحدى شركات العمالة المرخصة من القوى العاملة مع مراعاة ختم العقد من وزارة القوى العاملة، ورفض جميع الطلبات التى لا يتوافر بها هذا الشرط، ويتم إصدار قرار بذلك تعمل به الإدارة العامة لتصاريح العمل بفروعها المختلفة.

رابعًا: المستوى البحثي والإجرائي:

١- ضرورة إجراء بحث ميداني موسع يشمل الظاهرة من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية يقوم به جهات علمية متخصصة لوضع أنسب الحلول لمواجهة هذه الظاهرة بصورة منهجية وعلمية شاملة.

٢- إجراء مسح رسمى لتحديد عدد الضحايا لمسح المجموعات المعرضة للخطر كالأشخاص الذى يلقى القبض عليهم لانتهاكاتهم لقوانين الهجرة، وقوانين مكافحة البغاء، وقوانين الاستجداء أو العمل.

خامسًا: المستوى الإعلامي والثقافي:

١- إعداد مؤتمرات وحلقات نقاشية حول رفع الوعي بظاهرة الاتجار بالبشر وأشكاله المستحدثة ومخاطره المتعددة وخاصة للنساء والأطفال.

٢- ضرورة تأكيد أهمية دور الخطاب الإعلامي وتفعيل وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة فى رفع الوعى بالظاهرة.

سادسًا: آليات المواجهة[٤٣]:

في ضوء ارتفاع أعداد الشباب المصري المهاجر بطرق غير شرعية والنتائج السلبية المترتبة على ذلك متمثلة في الخسائر المعنوية والمادية، من حيث خسارة الأموال، والتعرض لمهانة الاعتقال والحبس والترحيل بل تؤدي ربما إلى الموت، فإن المنظمة المصرية تطالب الحكومة وبالتحديد وزارة القوى العاملة والهجرة بإعداد خطة استراتيجية ثلاثية الأبعاد أمنية وقانونية وإعلامية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ووقف نزيف ضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية، وفيما يلي بيان **بأهم عناصر هذه الاستراتيجية:**

١- تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية إعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل الأوربي من خلال معرفة متطلبات الدول الأوربية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

٢- تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، ومن خلال آليات تعاون فني وأمنى وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.

٣- توسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين مصر ودول الاتحاد الأوربي والسعي للوصول إلى أفضل الأطر التي تسهم في استقرار أسواق العمل والهجرة في الدول الأوربية. وفي هذا الإطار فإنه ينبغي على وزارة القوى العاملة والهجرة في مصر توقيع اتفاقيات مع الدول الأوربية لتنظيم الهجرة الشرعية بعيدًا عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أي ضمانات لحقوقهم.

٤- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية على الحدود وبناء معسكرات احتجاز للمهاجرين على السواحل حتى يبت في أمرهم إما بالعودة إلى بلدانهم أو بالسماح لهم بالعبور.

٥- ضرورة التعاون المشترك بين وزارة الهجرة والعاملة ووزارة الإعلام المصرية لتنفيذ مشروع حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب المصرى بمخاطر الهجرة غير الشرعية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير الشرعية وتقليل مخاطرها

والتأثير بصورة إيجابية على اختيارات الشباب المصرى لفرص الهجرة وتحقيق فهم أفضل لحقائق الهجرة، وكذلك ضرورة توفير قاعدة معلوماتية عن أعداد المصريين المهاجرين بطرق غير شرعية، وتزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.

٦- ضرورة قيام الحكومة بتوفير احتياجات الشباب من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم للخارج، والتي تعد أيضًا أبسط حقوقهم في الحياة وكفلته لهم كافة الحقوق والمواثيق الإنسانية، وكذلك القطاع الخاص عليه دور رئيسي بتوسيع الاستثمار داخل مصر بدلا من الاستثمار خارجها.

٧- نظرًا لمعاناة دول جنوب وشرق البحر المتوسط من الهجرة غير الشرعية كدول عبور ودول إقامة غير شرعية، شأنها شأن الدول الأوربية، فمن الضروري التعاون كشركاء متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.

أهم التوصيات:

١- الدعوة إلي عقد مؤتمر إقليمي تشارك فيه كافة الدول المهتمة والجهات المعنية بهذا الموضوع، سواء جنوب البحر المتوسط، أو شماله تحت رعاية وإشراف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنع الجريمة والمخدرات.

٢- ضرورة إعداد خطة إقليمية لمواجهة هذه المشكلة، يمول تنفيذها من كافة الدول في المنطقة، ويجب التركيز علي التدريب الفني والأمني والتكنولوجي للمسئولين عن مراقبة الحدود والمنافذ.

٣- ضرورة تأكيد أهمية دور الخطاب الإعلامي والخطاب الديني، وضرورة ترجمة الخطاب الديني إلى خطاب إعلامي لرفع مستوى الوعي عند الشباب بخطورة مثل هذه الهجرة غير الشرعية.

٤- أهمية دور التعاون والتنسيق الدولي والأمني لموجهة أي نوع من أنواع الانتهاكات لقوانين الدول التي تنظم حقوقها وواجباتها ومصالحها.

٥- تكثيف وتنسيق الجهود الأمنية والتعاون بين الجهات المعنية كوزارة الداخلية وحرس الحدود والسواحل وجهاز أمن الدولة والأجهزة الأخرى في مواجهة الظاهرة ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها بأكبر قدر ممكن.

٦- تشديد وتكثيف الرقابة على مكاتب السفر وشركات السياحة التي تقوم بتسفير الشباب بطرق غير مشروعة.

٧- التركيز على الطرق غير التقليدية لمواجهة الظاهرة وخاصة دور مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، وأيضا الأحزاب السياسية).

٨- التعامل مع ضحايا الهجرة غير الشرعية باعتبارهم ضحايا ولكن بطريقة مقننة تكون موائمة وملائمة فهم متهمون بقدر مشاركتهم في الجريمة ولكنهم ضحايا بقدر ما تعرضوا له من إضرار مادية وصحية ومعنوية وما تعرضوا له من أساليب النصب والاحتيال وآلام ومخاطر.

٩- ضرورة توفير قاعدة معلوماتية عن أعداد المصريين المهاجرين بطرق غير شرعية وتزويد جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية بهذه البيانات.

١٠- إعطاء المزيد من الاهتمام بالظاهرة من قبل المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب، وأن تكون وزارة القوى العاملة هي إدارة التنفيذ للمجلس وتنسيق أدوار العديد من الوزارات المعنية، وأن تكون الجامعة العمالية جهة البحث والدراسة.

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على المجتمع المصري، وذلك من خلال تناول الظاهرة والمفاهيم المتعلقة بها، وكذلك حجمها وأهم القرى التي يخرج منها هؤلاء الشبان المهاجرون، ومراحلها التاريخية الثلاثة التي مرت بها، إلى جانب الأسباب والدوافع التي تؤدى إلى قيام الشباب بهذه الهجرة رغم المخاطر التي يتعرضون لها –وهم يعلمون ذلك –.

ثم تناولت الدراسة أساليب وآليات الهجرة غير الشرعية وطرق تهريب المهاجرين، وتعرضت الدراسة لأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لشريحة من الشباب الذين هاجروا وتم عودتهم لمصر مرة أخرى وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أجرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتناولت الدراسة الجانب القانوني لهذه الظاهرة من خلال التعرض للتشريع الدولي والاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن هذه الظاهرة، إلى جانب التشريعات والسياسات الأوربية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

كما تناولت التشريعات المصرية بهذا الشأن من خلال التعرض للأسباب القانونية لتنامي تلك الظاهرة، والرؤية التشريعية والعقابية المقترحة.

وفي ختام الدراسة عرضنا لتصور مقترح لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال عدة مستويات بدأ من المستوى المحلي، فالمستوى الدولي، ثم المستوى التنفيذي والتنظيمي، مرورًا بالمستوى البحثي والإجرائي، وكذلك المستوى الإعلامي والثقافي، وأخيرًا كان عرض لآليات مواجهة تلك الظاهرة.

ثم تم عرض لأهم التوصيات الخاصة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

هوامش:

(١) (وهدان) أحمد، (الشريف) إيمان، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس ٢٠٠٥، ص: ص ٨٧–١١٥.

(٢) المعجم العربي لاروس: طبعة أولي، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢٤٣.

(3) acpss.ahram.org.eg

(4) Assessment on People Smaggling in Eastern Mediterranean

(٥) المرجع السابق ذكره.

(٦) (ليلة) على: مشاكل الشباب، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٤.

(٧) (جمعة) سعد إبراهيم: الشباب والمشاركة السياسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٧٣.

(٨) (العيسوى) عبد الرحمن: سيكولوجية الشباب العربى، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٨٩.

(9) www.aljazeera.net

(١٠) (وهدان) أحمد، (الشريف) إيمان، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس ٢٠٠٥، ص: ص ٨٧ – ١١٥.

(11) www.islamstorg.com

(12) www.dahsha.com

(١٣) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٠، ص: ص ٢٤ – ٢٦.

(14) www.aafaq.org

(15) www.startimes.com

(16) www.aljazeera.net

(١٧) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، مرجع سبق ذكره، ص: ص ٧٢ – ٧٣.

(18) acpss.ahram.org.eg

(19) www.eohr.org

(20) www.aljazeera.net

(٢١) موقع وزارة القوي العاملة والهجرة www.mome.gov.eg.

(22) www.anntv.tv .

(23) www.annabaa.org

(24) www.annabaa.org

(25) ensan.ahlamountada.com

(٢٦) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، مرجع سبق ذكره، ص: ص ٤٨ – ٥٠، ٩٥ – ١١٥.

(27) ara.reuters.com

(٢٨) القاعدة التشريعية المصرية.

(٢٩) القاعدة التشريعية المصرية.

(٣٠) القاعدة التشريعية المصرية.

(31) nadjiabdenour.maktoobblog.com

(٣٢) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، مرجع سبق ذكره، ص: ص ٧٥ – ٨٩.

(33) www.news-all.com

(34) www.masrawy.com

(35) www.masrawy.com

(36) www.tunisnews.net

(37) www.emigration.gov.eg

(٣٨) القاعدة التشريعية المصرية.

(٣٩) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، مرجع سبق ذكره، ص: ص ٩٠ – ٩١.

(40) www.masrawy.com

(٤١) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، مرجع سبق ذكره، ص: ص ٢٦٩ – ٢٧٩.

(٤٢) القاعدة التشريعية المصرية.

(43) www.eohr.org

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

(١) المعجم العربي لاروس: طبعة أولي، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٨٧.

(٢) (الجوهري) محمد، (الخريجي) عبد الله المحمد، علم السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

(٣) (العيسوى) عبد الرحمن: سيكولوجية الشباب العربى، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

(٤) (جلبي) علي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

(٥) (جمعة) سعد إبراهيم: الشباب والمشاركة السياسية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.

(٦) (حافظ) سحر: موسوعة التشريعات التنموية والبيئية للبحر الأحمر، دليل توثيقي عن المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لحماية بيئة البحر الأحمر، مشروع إدارة الموارد الشاطئية والبحرية للبحر الأحمر، المجلد الأول، ١٩٩٨م.

(٧) حافظ (نجوى) وآخرون: الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، «الإطار النظري للدراسة»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٠.

(٨) (ليلة) علي: مشاكل الشباب، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩.

(٩) (محمد) رفعت، «الإطار القانوني لحق الإضراب السلمي»، كتاب العمل، ملحق مجلة العمل، العدد ٥٢٤، مايو ٢٠٠٧.

(١٠) (وهدان) أحمد، (الشريف) إيمان، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس ٢٠٠٥.

ثانيًا: الاتفاقيات:

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، باليرمو ٢٠٠٠، والبروتوكول المكمل لها.

ثالثًا: المؤتمرات والندوات والتقارير:

(١) المؤتمر الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، المواد التشريعية ذات الصلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمهاجرين، الدورة الثالثة، فيينا ١٣-١٤ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢) ندوة مركز الجنوب، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، SCHR٢٠٠٤.

(٣) تقرير صادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعنوان «هجرة شباب مصر فرار إلى المجهول».

(4) Assessment on Poople Smaggling in Eastern Mediterranean

رابعًا: المواقع الالكترونية:

القاعدة التشريعية المصرية.

(1) www.islamstorg.com

(2) www.dahsha.com

(3) www.aafaq.org

(4) www.startimes.com

(5) acpss.ahram.org.eg

(6) www.aljazeera.net

(٧) موقــع وزارة القــوي العاملــة والهجــرة
www.mome.gov.eg.
(8) www.anntv.tv.
(9) www.annabaa.org
(10) ensan.ahlamountada.com
(11) nadjiabdenour.maktoobblog.com
(12) www.news-all.com
(13) www.tunisnews.net
(14) www.emigration.gov.eg
(15) www.masrawy.com
(16) www.eohr.org

****

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.